تفتيش (جفلك) الوادي
١٨٦١-١٩٥٢م

د/عبد الرحمن محمد البكري أبو الحمايل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب – جامعة دمياط

- الملخص

في هذا البحث سنتناول تفتيش (جفلك الوادي) وهذا التفتيش يخص إبراهيم إلهامي بن عباس باشا الأول ثم انتقلت ملكيته إلي الوالي سعيد باشا الذي تنازل عنه بالبيع بثمن بخس (٦٨ ألف جنية) إلي شركة قناة السويس عام ١٨٦١م ، وتفتيش الوادي البالغ مساحته ١٦ سهمًا، وقيراطان، و٢١.٩١٨ فدانًا كان سيجعل منه ديليسبس نواة لمستعمرة فرنسية في مصر، حتي استرده الخديوي إسماعيل عام ١٨٦٦ م في إطار سعيه الحد من شروط امتياز قناة السويس المجحفة ، وبعد ذلك أوقفه الخديوي إسماعيل للصرف منه علي التعليم، وفي إطار ما سبق سيشمل البحث التعريف بصاحب التفتيش إبراهيم إلهامي وكيف آل إليه التفتيش مع توضيح ملكية أسرة محمد علي من الأراضي ، وظروف انتقاله إلي الوالي سعيد باشا ، وكيف تنازل عنه ، مع توضيح وفي إيجاز تطور فكرة إنشاء شركة قناة السويس ، مع التركيز علي التفتيش وموقعه فيما حدث وما هدف ديليسبس من الاستيلاء علي تفتيش الوادي ، وماذا فعل ثم ننتقل إلي جهود الخديوي إسماعيل في تعديل شروط امتياز قناة السويس واسترداده لتفتيش الوادي بثمن ضخم ٤٠٠ ألف جنية ، وكيف أوقفه الخديوي إسماعيل كوقف خيري للصرف منه علي التعليم، وأثر ذلك علي التعليم، ثم نتتبع مصير التفتيش بعد ذلك حتي منتصف القرن العشرين وقد شهدت جلسات مجلسي النواب والشيوخ مناقشات متعددة حول تفتيش الوادي طوال العصر الملكي تقريباً.

summary

In this research, we will deal with the inspection of (Jaflak Al-Wadi), and this inspection belongs to Ibrahim Ilhami bin Abbas Pasha I, then its ownership was transferred to the governor, Saeed Pasha, who relinquished it by selling it at a low price (68 thousand pounds) to the Suez Canal Company in 1861 AD, and the inspection of the valley whose area is 16 shares. And two carats, and 21.918 acres, which De Lesseps would have made the nucleus of a French colony in Egypt, until Khedive Ismail recovered it in 1866 AD in the context of his endeavor to reduce the conditions of the unfair Suez Canal concession, and after that Khedive Ismail stopped it to spend it on education, and within the framework of the above, the research will include Introducing the owner of the inspection, Ibrahim Elhami, and how the inspection came to him, with clarification of the ownership of the land of Muhammad Ali's family, the circumstances of his transfer to the governor, Saeed Pasha, and how he relinquished it, with an explanation and briefly the development of the idea of establishing the Suez Canal Company, with a focus on the inspection and its location in what happened and what is the goal of Lesseps From seizing the inspection of the valley, and what he did, then we turn to the efforts of Khedive Ismail to

amend the conditions of the Suez Canal concession and recover it to inspect the valley at a huge price of 400 thousand pounds, and how Khedive Ismail endowed it as a charitable endowment to spend on education, and its impact on me Education, then we trace the fate of the inspection until the middle of the twentieth century, and the sessions of the House of Representatives and the Senate witnessed multiple discussions about the inspection of the valley .throughout almost the royal era

مقدمة البحث :

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

في هذا البحث سنتناول تفتيش (جفلك الوادي)[1] وهذا التفتيش يخص إبراهيم إلهامي بن عباس باشا الأول ثم انتقلت ملكيته إلي الوالي سعيد باشا الذي تنازل عنه بالبيع بثمن بخس (٦٨ ألف جنية) إلي شركة قناة السويس عام ١٨٦١م ، وتفتيش الوادي البالغ مساحته ١٦ سهمًا، وقيراطان، و٢١.٩١٨ فدانًا كان سيجعل منه ديليسبس نواة لمستعمرة فرنسية في مصر، حتي استرده الخديوي إسماعيل عام ١٨٦٦ م في إطار سعيه الحد من شروط امتياز قناة السويس المجحفة وبعد ذلك أوقفه الخديوي إسماعيل للصرف منه علي التعليم، وفي إطار ما سبق سيشمل البحث التعريف بصاحب التفتيش إبراهيم إلهامي وكيف آل إليه التفتيش مع توضيح ملكية أسرة محمد علي من

الأراضي ، وظروف انتقاله إلي الوالي سعيد باشا ، وكيف تنازل عنه ، مع توضيح وفي إيجاز تطور فكرة إنشاء شركة قناة السويس ، مع التركيز علي التفتيش وموقعه فيما حدث وما هدف ديليسبس من الاستيلاء علي تفتيش الوادي ، وماذا فعل ثم ننتقل إلي جهود الخديوي إسماعيل في تعديل شروط امتياز قناة السويس واسترداده لتفتيش الوادي بثمن ضخم ٤٠٠ ألف جنية ، وكيف أوقفه الخديوي إسماعيل كوقف خيري للصرف منه علي التعليم، وأثر ذلك علي التعليم، ثم نتتبع مصير التفتيش بعد ذلك حتي منتصف القرن العشرين وقد شهدت جلسات مجلسي النواب والشيوخ مناقشات متعددة حول تفتيش الوادي طوال العصر الملكي تقريباً.

دوافع اختيار الموضوع :

أما عن دوافع اختيار تفتيش (جفلك) الوادي١٨٦١-١٩٥٢م موضوعاً للبحث، فيمكن إجمالها في الآتي :

(١) عدم وجود دراسة متخصصة – فيما أعلم – تناولت تفتيش (جفلك) الوادي١٨٦١-١٩٥٢م.

(٢) ارتباط هذه الوقفية الكبرى منذ تأسيسها بالتعليم في مصر ؛ وأضحت موضوعًا قائمًا بذاته من الموضوعات التي تمت مناقشتها في مجلسي النواب والشيوخ طوال العهد الملكي؛ من أول برلمان في سنة ١٩٢٤م، إلى آخر برلمان قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م؛ وفي مضابط مجلسي النواب والشيوخ وملحقاتها، ظهرت وقفية تفتيش الوادي في قسم مستقل من أقسام ميزانية وزارة الأوقاف، كما أعمل نواب المجلسين أدواتهم الرقابية البرلمانية في شئون هذه الوقفية من

تقديم: أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجوابات، وغير ذلك مما سجلته مضابط المجلسين بالتفصيل طوال العهد الملكي.

(٣) رغبة الباحث في الكشف عن الدور الذي لعبه إسماعيل وخاصة في تصرفه بوقف أراضي جفلك الوادي المشار إليه، فكان بعيد النظر؛ إذ سرعان ما تحول النفوذ الأجنبي إلى تدخل رسمي في مالية مصر، بعد أن تم وضعها تحت الإشراف المباشر للدول الأجنبية الدائنة، وعندما حدث ذلك في أواخر عهد إسماعيل، كانت أوقافه في مأمن من هذا التدخل، وكانت أراضيها أيضًا -شأن جميع الأوقاف- خارجة عن إطار التعاملات الاقتصادية التي خضعت هي الأخرى لتأثيرات القوانين الوافدة، وللتسلط الأجنبي عبر المحاكم المختلطة والأهلية، ولم يبق -في ذلك الوقت- مجال تختص به المحاكم الشرعية دون غيرها إلا الأحوال الشخصية ومسائل الأوقاف.

(٤) لأراضي جفلك الوادي أهمية كبيرة استراتيجيا وأمنيًا وعسكريًا: فأراضي هذا الوادي بمثابة بوابة الدفاع الشرقية عن مصر بعد بوابة سيناء، وتشكل قرية التل الكبير التجمع السكاني الرئيس في الوادي، وتقطع خط الغزوات على الدلتا من جهة سيناء؛ وتعتبر تلك المنطقة من أهم النقاط في خط الدفاع عن مصر.

خطة البحث ومحتواه: اقتضت طبيعة البحث أن يُقسم إلى ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة، وتنتهي بنتائج البحث.

المبحث الأول: إبراهيم إلهامي وتفتيش الوادي.

المبحث الثاني: تفتيش الوادي وشركة قناة السويس.

المبحث الثالث: الخديوي إسماعيل وتفتيش الوادي.

نتائج البحث: وسردت فيها أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج .

المبحث الأول: (إبراهيم إلهامي وتفتيش الوادي):

إبراهيم إلهامي باشا هو الإبن الأكبر لعباس باشا الأول بن طوسون بن محمد علي من زوجته الأولي ماهوش قادين[٢] ، ولد إبراهيم إلهامي في ٣ يناير ١٨٣٦م ، وتزوج إبراهيم إلهامي من منيرة بنت السلطان عبد المجيد الأول في ٣١ يوليو ١٨٥٧م ، درس إبراهيم الفنون العسكرية بمدرسة العباسية ثم عُيِّن ناظرًا للجهادية ، وتوفي في ٩ سبتمبر ١٨٦٠م في الأستانة غرقاً في مضيق البوسفور، ونُقل جثمانه إلى مصر حيث دُفن والده[٣] .

كان لإبراهيم إلهامي شارع باسمه هو الشارع الفاصل بين فندق شبرد وفندق سميراميس في وسط القاهرة، وكان الوالي عباس باشا ١٨٤٨-١٨٥٤م قد بدأ يُعدّ ابنه لخلافته، بمنحه منصباً رفيعاً هو ناظر الجهادية – رغم صغر سنه– غير أن مقتل والده منعه من التمتع بمزايا منصب لم يقض فيه إلا شهوراً قليلة، فعندما قُتل والده كان إلهامى في رحلة لأوروبا، وعلى الفور حاول المقربون من الوالي القتيل استكمال مُخططه عبر مؤامرة تهدف لتغيير مسار الأحداث ، فأرسلوا لاستدعاء إلهامى من أوروبا بهدف تنصيبه، لكن معسكر سعيد باشا واجه الأمر سريعاً بعد أن وشى محافظ الإسكندرية بالمتآمرين، وحاول أتباع عباس أن يكسبوا المحافظ في صفهم، وطلبوا منه انتظار عودة إلهامى من أوروبا لتنصيبه، لكنه شعر بالقلق، وسارع بإبلاغ سعيد باشا الذى كان موجوداً في الإسكندرية وقتها، وعلى الفور جرتْ إجراءات تنصيبه في قصر رأس التين وعاد مع مؤيديه للقاهرة، غير أنه فوجئ بالمعسكر المضاد يرفض دخوله مقر الحكم في القلعة، انتظاراً لوصول إلهامي؛ وعلى الفور اتجه إليهم الأمير أحمد رفعت حفيد محمد علي، وحذّرهم من عواقب

تصديهم لعمه سعيد، وبعد مفاوضات انتهت الأزمة ودخل الوالي الجديد القلعة[٤] ، وكان أول قرارات سعيد باشا موجهاً ضد إلهامي هو عزله من منصبه، وأرسل سعيد باشا إلي إلهامي في أوروبا يطلب منه العودة لمصر ليضع يده علي أملاك وعقارات والده ويتسلم أشغال أسرته[٥] .

وكان إلهامي قد ورث عن والده ثروة طائلة ومجموعة كبيرة من الخيول العربية الأصيلة [٦]وجفلك أو تفتيش الوادي البالغ مساحته ١٦ سهمًا، وقيراطان، و٢١.٩١٨ فدانًا؛ وكانت أسرة محمد علي عموماً من كبار الملاك الزراعيين، فقد امتلكت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، وكان كل وال من أفراد تلك الأسرة يسعى – بشتى السبل– لتوسيع ملكياته الخاصة، وساعدهم على ذلك أن ملكية الأرض كانت حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر بيد الدولة، ولم يكن هناك حد فاصل بين ممتلكات كل من الحاكم والدولة، لذلك كان الحاكم يضع يده على معظم أراضي الدولة ، ويعطى لنفسه حق التصرف فيها، وعند نهاية حكم محمد علي كانت أسرته تضع يدها على ٥٤١٤٤١ فدان؛ وكان محمد علي قد منح حفيدة عباس ٤٩٧ فداناً في الدقهلية ، كما منحه جفلك المحلة الكبرى وبلغت مساحته ١٣٣٧٠ ، وحينما تولي عباس الحكم في عام ١٨٥٤م استولي علي ٢٦١٨ فداناً من الحدائق في منطقة بنها ، غير أن أكبر مساحة حددها عباس لنفسه هي ١٨٧٣٤ من معمور وادي الطميلات بالشرقية والتي عرفت فيما بعد بجفلك الوادي ، وبذلك يكون إجمالي الجفالك التي استحدثت في عهد عباس هو ٢٢٣٥٢ فدان بنواحي الشرقية والقليوبية من بينها ٢٢١٢ فداناً من جفلك محمد علي في العباسة شملها جفلك الوادي وفي عام ١٨٤٩م استولي عباس علي ٢٩١٤٩ فداناً لأسرته من أطيان جفالك القليوبية والبحيرة والمنوفية ، ومنح والدته بمبا قادن ١٠٣٧٨ وخص ابنه إلهامي ١٠٧٦٣ فداناً ومنح متهاب قادن أم ابنه محمد ٥٨٤٧ فداناً كما أعطي عباس باشا مرضعته خديجة قادن٢٢٦٠ فداناً ، كما خصص ٥٠ ألف فدان لنساء أسرة محمد علي منهم أم إبنه إلهامي ، كما منح بعض رجاله من غير أسرة محمد علي أراضي أخري و مع نهاية عهد عباس كان إجمالي ما تم توزيعه من جملة جفالك محمد علي ٩٩٢٩٧ فدان [٧] ، وهكذا نجد أن عباس الذي

تولي الحكم وهو يملك ١٣٩٨٠ فداناً من أراضي الجفالك التي أعطيت له في نهاية عهد محمد علي من أراضي الغربية والدقهلية بلغت ملكيته هو وأسرته في نهاية حكمه ٦٧٢٠٥ فداناً موزعة علي أفراد أسرته، منها ٣٢٧٨٩ فداناً بمديريات الغربية والشرقية وبولاق والقليوبية كان يملكها عباس باشا نفسه و ١٠٧٦٣ فداناً بمديريتي البحيرة والمنوفية كان يملكها إبنه إلهامي ، أما إبنه الآخر محمد صديق فكان يملك ٦٣٥٧ فداناً بمديريات القليوبية وبني سويف وأسيوط بينما بلغت ملكية بمبا قادن والدة عباس باشا ١٠٢٧٨ فداناً بمديرية القليوبية كما بلغت ملكية ماهوش قادن والدة إلهامي باشا ٥٠٠٠ فدان بمديرية الشرقية[٨] .

واستولى محمد سعيد باشا (١٨٥٤ – ١٨٦٣ م) على مساحات من الأراضي البور تولى إستصلاحها، كما ضم لأبعادياته في البحيرة ستة آلاف فدان من الأطيان الخراجية التي تركها الفلاحون تخلصاً مما عليهم من أعباء مالية ، واستولى على الأراضي بعض الأفراد بحجة تداخلها في أراضيه وأعطى لهم بدلًا منها أراضى أخرى من البور الخارجة عن الزمام[٩]

وكانت الجفالك الخاصة بدائرة محمد سعيد باشا تقع في الوجه البحري وقد بلغت مساحة أطيان دائرته – عند وفاته– ٣١١١٧ فدان، بينما كان ابنه وزوجاته يمتلكون ١٩١٧٠ فدان من أجود الأراضي الزراعية بالغربية والدقهلية ، وقد قدرت مساحة الأراضي الزراعية في مصر في عام ١٨١٣ م بحوالي ٣٢١٨٧١٥ فدان وفق إحصاء دي رينية كما قدرها القنصل البريطاني العام في مصر ، وفي عام١٨٤٤م بحوالي ٣٥٩٠٩٣٧ فدان، وبذلك كانت مساحة الجفالك تبلغ نحو ١٨ % من جملة مساحة الأراضي الزراعية في البلاد، هذا بخالف أطيان الأباعد التي كان يمكلها كبار الموظفين ، وكانت الجفالك تتكون في عام١٨٤٧م من ثمانية عشر جفلكاً يقع أغلبها في الوجه البحري وتضم زمام ٨٤٣ قرية [١٠]، هذا بالإضافة إلى مراعي الأغنام والشون والمخازن وشكلت في جملتها أساس ملكية أسرة محمد على، وقد ظلت أمور الجفالك تدار بمعرفة ديوان شورى المعاونة [١١] حتى ١٨٤٣م حين أنشئ لها ديوان خاص عرف باسم ديوان الجفالك والعهد

السنية ، ووضعت له لائحة خاصة حددت نظامه المالي وعلاقته بفروعه المختلفة في الأقاليم وعلاقته بالدواوين الأخرى ، كما حددت اللائحة نظام زراعة الجفالك، وكيفية معاملة الفلاحين ، واختصاصات موظفي الديوان؛ وكانت أراضي الجفالك تقسم إلى حصص توزع على الفلاحين الذين يتولون زراعتها مقابل السدس، وكان يتولى الإشراف على كل جفلك ناظر تعاونه هيئة من المعاونين والملاحظين والخولية، ولم يكن لهؤلاء مرتبات ثابتة، ولكن خصصت لهم نسبة من الأرباح التي يحققها الجفلك في حدود العشر، بعد استبعاد سائر المصروفات وحصص الفلاحين وقد بلغت أحوال الفلاحين في الجفالك حداً كبيراً من السوء وأدى سوء أحوال الفلاحين إلى تفشى ظاهرة التسحب أي الهروب وترك الأرض [١٢].

المبحث الثاني:- تفتيش الوادي وشركة قناة السويس.

لم يكد محمد سعيد يجلس علي كرسي الحكم حتى منح صديقه أيام دراسته في فرنسا الفرنسي فريدناند ديليسبس امتياز تأسيس شركة لحفر قناة السويس، وكان ذلك في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤م ، وتضمن هذا الامتياز شروطًا مجحفة بحقوق مصر، وقُسم إلى اثنتا عشرة مادة، احتوت الأولى منها على تأسيس دليسيبس "الشركة العالمية لقناة السويس البحرية [١٣] ، أما عن تكلفة النفقات فتمنح الدولة بدون مقابل كل الأراضي إذا ما ارتأت الشركة أهميتها لها، كما أنها تمنح بدون مقابل الأراضي التي ليست ملكاً للأفراد، ثم أصدر فرمان الامتياز الثاني في ٥ يناير ١٨٥٦م، وقسم إلى بابين محتوياً ٢٢ مادة ، وكان سببه الرئيسي استبيان شروط إنشاء واستغلال قناة السويس البحرية الكبيرة وملحقاتها ، وإنشاء قناة الري المعدة للملاحة النهرية وفقا لشروط البرنامج المذكور بالقرب من القاهرة وتسير في وادي الطميلات وتنتهي إلى القناة البحرية الكبرى عند بحيرة التمساح، وتتفرع في بحيرة التمساح فيتجه فرع من تلك النقطة إلى السويس ، وفرع آخر إلى سهل الطينة بمحاذاة القناة البحرية الكبرى، تتولى الشركة القيام على نفقاتها بصيانة القناة

البحرية والمرافئ التابعة لها، والقناة المتصلة بالنيل والقناة المتفرعة عنها، ولمن يرغب من ملاك الأراضي الواقعة على ضفاف القناة التي تنشأها الشركة في ري أرضه يقوم بدفع تعويضاً أو إتاوة بعد تحديد قيمتها ، أما عن الباب الثاني فجاء فيه تترك الحكومة المصرية للشركة حق النفع بضريبة أو إتاوة بما قد يلزمها من الأراضي غير مملوكة للأفراد ، وللشركة حق زرع وري الأراضي التي لا تزال بور حتى الآن، ولا تخضع لملكية الأفراد وتدخل ضمن أراضي الشركة مع الالتزام بدفع الضرائب بعد ١٠ سنوات من استصلاحها، وتظل ملك الشركة باقي فترة الامتياز ٩٩ عاماً وخاضعة للالتزامات والضرائب التي تخضع لها باقي الأراضي في القطر المصري، أما بخصوص الأراضي الممنوحة للزراعة، فيدفع عنها بعض الرسوم وفقا للفقرة الثانية، وعند الاقتضاء تقوم الحكومة المصرية بتسليم الأراضي التي يملكها الأفراد وتلزم الشركة حيازتها لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتياز على أن تدفع الشركة التعويضات العادلة لمستحقيها، وفي حالة الاختلاف تحدد التعويضات هيئة من التحكيم المباشر، وأن تقدم الحكومة المصرية أربعة أخماس العاملين في حفر الترعة، وقد بلغ عدد المسخرين من الفلاحين ٣٠ ألفًا كل ٣ شهور؛ مما أدي إلى أضرار كثيرة لحقت بالنشاط الزراعي في عموم البلاد المصرية، ومن تلك الشروط المجحفة وأخطرها كذلك: أن يُسمح للشركة أن تشق ترعة لتوصيل المياه العذبة من النيل إلى مواقع المشروع، وتكون القناة والترعة ملكًا للشركة بعرض كيلو متر من الجانبين دون أي مقابل، وإذا أراد أصحاب الأراضي الواقعة على ضفتي الترعة العذبة ري أراضيهم من مياهها فعليهم الحصول على ترخيص من الشركة، وفي مقابل هذه الشروط الظالمة تحصل مصر على ١٥% فقط من صافي أرباح الشركة، وسرعان ما خسرت مصر هذه الحصة الهزيلة في سنة ١٨٨٨م سدادًا لأقساط الديون الأجنبية التي غرقت فيها البلاد آنذاك[١٤]

لقد كان ديليسبس يحلم بتكوين محافظة البرزخ ليسكنها مستوطنون فرنسيون وتنشأ فيها مدن وموانئ وزراعات، وأصبح الجزء الصناعي في مشروع القناة نقطة انطلاق تشعبت منه الأنشطة الزراعية والتجارية ، التي تغطي منطقة واسعة تشبه المثلث الذي تقع زواياه في بورسعيد

والسويس والقاهرة وبعبارة أخري فإن القناة البحرية قد استطالت بواسطة ترع الماء العذب حتي وصلت القاهرة وكان من المنتظر أن تكون قاعدة واسعة في داخل البلاد لعملية استيطانية استعمارية علي أطراف الدلتا [١٥]، فقد تبين أن ديليسبس كان يخطط لإنشاء مستعمرة فرنسية في منطقة القناة في سياق التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني، حيث اشتري عن طريق شركة القناة تفتيش الوادي البالغ مساحته ستة عشرة سهماً وقيراطين و٢١.٩١٨ فداناً من تركة إلهامي باشا ابن عباس الأول (١٨٣٦-١٨٦٠م)، بثمن بخس قدره ٦٨ ألف جنيه تحت سمع وبصر محمد سعيد باشا، ولكنه لم يبدِ أدنى اعتراض على تلك الصفقة ، وبيت ديليسبس نية خبيثة بهذا التملك إذ أراد أن يجعل من التفتيش نواة لمستعمرة في الصحراء الشرقية ويكون ذلك بمثابة نقطة ارتكاز للسيطرة التامة علي القناة، وفعلاً شرع الفرنسيون من رجال ديليسبس في غرس التفتيش وتعميره علي نطاق واسع ، فديليسبس كان يريد احتكار بحيرة المنزلة وصيد السمك ولكن انجلترا اعترضت، فقد استغل ديليسبس القرب الشديد لبحيرة المنزلة من مدينة بورسعيد فطلب من الحكومة منحه امتياز تحصيل ضريبة صيد السمك في بحيرة المنزلة، وكانت هذه الضريبة تورد للحكومة مبلغاً يتراوح ما بين ٢٠و٢٢ ألف جنية (حوالي ٥٠٠ألف فرنك) سنوياً وطالب بأن تكون مدة الامتياز عشرين عاماً لصالح شركة القناة ، علي أن يخصم مبلغ ١١مليون فرنك من قيمة الدين الحالي يدفع علي مدي سنتين وبدون فوائد أي حوالي أربعة ملايين فرنك ، واعتبر قنصل انجلترا هذه الصفقة بمثابة نقل ملكية أرض عثمانية إلي يد أجنبية وأنها ستؤدي إلي وجود مستعمرين جدد حول ميناء بورسعيد فاضطر سعيد لإلغاء احتكار الشركة لبحيرة المنزلة[١٦]

وعلي الرغم من أنه لم يستطع انتزاع حق امتياز بحيرة المنزلة منه ، ولتقنين مساهمته المالية – بسبب معارضة انجلترا اليقظة – فإنه استطاع إقناعه بالتنازل عن منطقة تفتيش الوادي الفسيحة الموجودة في قلب منطقة الاستغلال الفرنسية حيث أن الحصول علي منطقة تفتيش الوادي كان له أهميته الاقتصادية والاستراتيجية ، فالأهمية الاقتصادية ترجع إلي أن هذه المنطقة تبلغ مساحتها ١٠ ألاف هكتار اشترتها الشركة بثمن بخس (٢ مليون فرنك فقط) مع أن أرضها خصبة جداً

وسهلة الري، وعائدها مضمون وسريع، وموقعها قريب من القناة وليس بعيداً عنها مثل باقي أراضي الشركة، وتبلغ مساحة تفتيش الوادي عشرة آلاف هكتار أي حوالي اثنين وعشرين ألفا من الأفدنة، وهو يقع علي بعد خمسين كيلو متراً غرب الإسماعيلية، وفي المسافة بينها وبين القاهرة، وكان قد أنشأه ، وأسكن فيه خمسة عشر ألف نسمة لزراعته واستغلاله، أما الأهمية الاستراتيجية لمنطقة تفتيش الوادي فترجع إلي أن قرية التل الكبير هي المركز السكاني الرئيسي فيها ، وهي التي تقطع طريق الغزوات علي الدلتا من جهة القنال والتل الكبير هي أضعف نقطة في خط الدفاع عن مصر ، حيث أن بحيرات المنزلة والبرلس ومريوط علي امتداد شمال مصر – من الإسكندرية حتي دمياط – تشكل خط دفاع طبيعي ضد أي هجوم من ناحية البحر الأبيض المتوسط ، ولم يقتصر الأمر علي هذا الحد، فإن سعيد بطيشه غير المعقول قد منح الشركة امتيازات أخري لا تقل خطورة عما سبق، وتسببت في زيادة نفوذها بقوة في مصر ، وذلك عندما سمح لها بامتلاك مساحات واسعة ومتصلة من الأراضي ومراكز تموين وإعاشة بداخل البلاد ، وكلها مرتبطة بوسائل اتصال مباشرة وآمنة بمجري القناة[١٧] .

وفي الأول من مايو ١٨٦٢م اجتمعت الجمعية العمومية للمساهمين وقدم لها ديليسيبس تقريراً عن المكتسبات الجديدة بأن أملاك الشركة تشتمل علي ثلاثة عقارات مهمة في دمياط وبولاق وتفتيش الوادي ، وتقع العقارات – التي امتلكتها الشركة في دمياط – علي مساحة عشرة هكتارات بنيت عليها مخازن واسعة وفخمة ، وكانت هذه المخازن تستخدم في الماضي بصفة ثكنات عسكرية وشون للغلال، والمواد القيمة التي بنيت بها هذه المخازن قدمت موارد لا تقدر بثمن استخدمت في الإنشاءات التي أقيمت في ذلك الموقع ، وبمقابل هذه العقارات تم دفع مبلغ ٥١ ألف فرنك فقط ، وفي بولاق – ميناء القاهرة النهري – فإن الصفقة مرضية للفرنسيين ومناسبة مثل مثيلاتها التي في دمياط فقد تم شراء مساحة ١٠ آلاف متر مربع مقابل ٢٠٠ ألف فرنك ، وهذه المخازن تقع في أفضل موقع علي نهر النيل مباشرة ، ومن المقرر أن تقدم للفرنسيين فائض كبير ، وتغنيهم عن استئجار مخازن مكلفة ، وكانت المكاسب التي تحققت بشراء عقارات

في دمياط وبولاق هي نفسها التي جعلت الفرنسيون يحصلون على تفتيش الوادي ، ويُسمى أيضاً جفلك الوادي، أو وادي الطميلات[١٨].

وكما يقول ديليسيبس إن خط اتصالاتنا بين النيل وبحيرة التمساح، يتكون من مجموعة ترع داخلية متتالية عددها أربع ترع: ترعة بحر مويس، وترعة الزقازيق، وهما جزء من الأملاك العامة، والترعة التي ستشقها الشركة، ولكن ترعة الوادي ليست كذلك، وهي تقع في وسط هذا الخط وتشكل جزءًا من تفتيش الوادي، وسيقوم المالك للتفتيش بالضرورة بتنظيم مجرى ترعته كما يشاء، إن عملية شراء تفتيش الوادي ستحمي الخط الأساسي لمواصلاتنا النهرية مع مراكز التموين من أي ضرر[١٩] .

وقد استدعى ديلسيبس رئيس شركة قناة السويس، الأمير عبد القادر الجزائري للحضور إلى مصر، فوصل إلى القاهرة في ٦ يونيو ١٨٦٤م ، وفي ١٦ يونيو ١٨٦٤م وافق مجلس إدارة شركة القناة على قرار ديلسيبس بوضع الأراضي الواقعة في برزخ السويس تحت تصرف الأمير بشرط تصديق إمبراطور فرنسا، وهيأ له محل إقامة في صميم هذا التفتيش واضعاً تحت تصرفه ما يقرب من ستمائة فدان؛ فديلسيبس كان لديه مخطط بتوطين جزائريين في الأراضي المصرية تحت رئاسة الأمير عبدالقادر، وكانت الجزائر وقتئذ تحت الاستعمار الفرنسي، والخديوي إسماعيل شعر بخطورة عبدالقادر في مصر، وتخوف من المؤامرات التي ستحيط به فأمره رسميًا بمغادرة البلاد، غير أن ديلسيبس أرسل إلى عبدالقادر يستدعيه مرة ثانية، وكان الاستدعاء برسالة منه مكتوبة باللغة العربية كانت تحمل خاتم ديلسيبس، وذكر فيها ما معناه: «تلقيت رسالتك التي تسألني فيها عما تم بخصوص موضوع أملاكك الواقعة في منطقة بير أبو بلاح، ولكنني تأخرت في الرد عليك لانشغالي بمحاربة أعداء مشروع البرزخ ، أما الآن فإن الأوضاع على ما يرام وسأنفذ هذا الموضوع ، فبعد صدور قرار التحكيم الإمبراطوري الذى نص على أن منطقة بير أبو بلاح ستظل في حيازة الشركة، قمت بإبلاغ صاحب الجلالة الإمبراطور وصاحبة الجلالة الإمبراطورة بنيتى بتنفيذ

الإجراءات التي ستجعل منك سيداً على هذه المنطقة، وأبدى صاحبا الجلالة رضاءهما التام عن هذه الهدية المقدمة إلى شخصكم الكريم، ومن جهة ثانية فقد تصالحت مع الوالي إسماعيل ولم يبق بيننا إلا خلافات صغيرة غير ذات أهمية، وأعتقد بأنني سأنجح في جعله يدرك أهمية المزايا التي ستعود على بلاده وعلى الدين الإسلامي نظرًا لوجود شخصية مثلكم في تلك المنطقة، وأما فيما يتعلق بي، فإنني أقول لكم جملة واحدة تعال بأسرع ما يمكن».[٢٠]

قدم ديلسيبس إغراءات أكثر لعبدالقادر، ويتحدث في رسالته بلغة أنه مالك الأرض باعتبارها تابعة لشركة قناة السويس التي تسيطر عليها فرنسا، وبالتالي فإنها مملوكة لإمبراطور فرنسا، يضيف موجهًا كلامه لعبد القادر: «إذا رأيت أن منطقة النفوذ هذه ستكون صغيرة للغاية، فإنني سأضيف إليها مساحات أخرى ستناسبك من الأراضي التي بقيت في حيازة الشركة، أما إذا بدا لك أن ذلك كله غير كاف، فإنني آمل مع مرور الوقت في إقناع الوالي بزيادة مساحة منطقة نفوذك وذلك بمنحك أراض من أملاك سموه».

بناءً على رسالة ديلسيبس وصل الأمير عبدالقادر في ٢٦ يناير ١٨٦٥م إلى الإسكندرية، وكانت هي الزيارة الثانية لمصر في إطار المشروع الذى يخطط له ديلسيبس، وكان عبد القادر فور وصوله قد سأل قنصل فرنسا عما يجب عليه أن يفعله، واستند القنصل على ما حدث من قبل، فأبلغه معارضة الوالي إسماعيل باشا في إقامته في مصر، وفي الواقع فإن شريف باشا وزير الخارجية المصرية، كان قد سارع ووجه رسالة إلى وكيل شركة قناة السويس، ذكر له فيها: «هل تجهل الشركة أنها لا تستطيع التنازل عن أية أراض طبقًا لبنود قرار التحكيم الإمبراطوري؟ وكيف استطاعت الشركة توجيه مثل هذه الدعوة للأمير، خصوصًا وهى تعلم أن إقامته في مصر تلقى معارضة شديدة من قبل صاحب السمو الوالي، وأن حكومة صاحب الجلالة الإمبراطور نابليون الثالث قد أقرت بصحة الاعتراض ومبرراته».[٢١]

كانت مساحة الأرض المقرر أن يمنحها ديلسيبس إلى عبد القادر الجزائري ٢٢٠٠ فدان، وكان مشروع ديلسيبس يهدف إلى توطين الأمير عبدالقادر الذى يتمتع بحماية فرنسا، ومعه خمسين أسرة جزائرية موالية له في منطقة بير أبو لاح ، وتحويلها إلى مركز يلم شعث بدو الشام ومصر، ويدين بالولاء لفرنسا، ولكن والى مصر أفسد هذا المشروع، حيث استدعى الأمير عبدالقادر، وأبلغه بأن شركة قناة السويس لا يمكنها تمليك أي متر في منطقة البرزخ له أو لغيره، وأنه لا يوافق على إقامته بالبلاد، وأصدر الخديوي أمرًا في ٢٨ يناير ١٨٦٥م بمغادرته البلاد بعد يومين من حضورها إليها، فرحل عبد القادر إلي سوريا، وقد حضر بعد ذلك حفل افتتاح قناة السويس في ١٦ نوفمبر ١٨٦٩م .[٢٢]

المبحث الثالث: الخديوي إسماعيل وتفتيش الوادي.

عندما تولى إسماعيل الحكم في يناير ١٨٦٣م كانت أول مشكلة تواجهه شروط امتياز قناة السويس المجحفة، وعمل إسماعيل على إلغاء السخرة وإلغاء تملك الشركة للأراضي حول القناة، وكان يردد "أريد أن تكون القناة تابعة لمصر لا أن تكون مصر تابعة للقناة " [٢٣] ، وأراد إسماعيل أن يرجع عن تنازل عن الأراضي لشركة القناة التي تهدد بخلق دولة داخل الدولة والغاء السخرة [٢٤] ، وأوفد وزيره نوبار إلى فرنسا للتفاوض دون جدوى، فطلب الخديوي تحكيم إمبراطور فرنسا نابليون الثالث للفصل في النزاع، فكان الخصم والحكم! وكان أشد ملوك أوروبا سطوة في ذلك الوقت وكان إسماعيل يثق في الإمبراطور ثقة مطلقة ولم تساوره أية شكوك عما سيترتب علي ذلك من عواقب وخيمة [٢٥]

وقد أصدر الإمبراطور حكمه في ٦ يولية ١٨٦٤م، وقرر ما يأتي:

أولًا: إعادة ستة آلاف فدان من الأطيان الممنوحة للشركة إلى الحكومة المصرية، بتخفيض مقدار الأرض التي كانت للشركة على جانبي الترعة من كيلومتر إلى ستين مترًا.

ثانيًا: إعادة جميع الأطيان التي باشرت الشركة فلاحتها وزرعها وقدرها ٦٣ ألف هكتار إلى الحكومة، على أن لا تبقي لنفسها منها سوى ثلاثة آلاف هكتار.[٢٦]

ثالثًا: تخلي الشركة للحكومة المصرية عن كل حق في مد الترعة ذات الماء العذب من مصر إلى السويس وبورسعيد، وإلزام الحكومة المصرية بمدها وهي المعروفة الآن بترعة بالإسماعلية مع حفظ حق الشركة في الانتفاع بها[٢٧].

رابعًا: إبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة المصرية بالعمال إلا على سبيل الإعارة والتأجير.

خامسًا: إلزام الحكومة المصرية –مقابل ذلك جميعه وعلى سبيل التعويض– بدفع مبلغ ٨٤ مليونًا من الفرنكات [٢٨](٣٬٣٦٠٬٠٠٠ مليون جنية) أي ما يقرب من نصف رأسمال الشركة البالغ ٨ ملايين جنيه[٢٩]

ولكي يثبت للملأ أنه في نزاعة مع شركة القناة، إنما سعى إلى تحرير بلاده من قيد كانت مغلولة به، لا إلى الإضرار بالمشروع العظيم، أبرم مع الشركة في ٣٠ يناير ١٨٦٦م اتفاقًا حفظ بمقتضاه للحكومة المصرية الحق في إقامة كل التحصينات والاستحكامات الحربية التي تراها لازمة لحماية القطر، وعلى الأراضي المعتبرة حرمًا للقناة البحرية، وتنازلت الشركة للحكومة المصرية بموجب هذا الاتفاق عن جميع المباني المقامة منها لمصالحها على ضفاف ترعة الماء العذب من الزقازيق إلى السويس بثمنها الأصلي، على أن تؤجرها الحكومة لها بواقع ٥٪ سنويًّا من رأس المال المسدد إليها؛ وبما أنها كانت قد اشترت من تركة إلهامي باشا تفتيش الوادي كله، وكان يهم الحكومة المصرية استرداده، ضمن الأطيان الأخرى التي قضى حكم نابوليون بإعادتها إليها، فقد

باعته الشركة لها بمبانيه ومشتملاته–بموجب الاتفاق ذاته– بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات (٤٠٠٠٠٠ جنية)

فقد جاء بالبند السادس من اتفاق ٣٠ يناير ١٨٦٦م ما نصه " تبيع الشركة للحكومة المصرية تفتيش الوادي بالحالة التي هو عليها الآن، وكذلك ما يتبعه من مبان وملحقات نظير ثمن قدره عشرة ملايين من الفرنكات، واتفق الفريقان على أن يكون دفع جميع المبالغ التي أصبحت الحكومة المصرية مدينة بها للشركة على أقساط شهرية متساوية، تبدأ في أول يولية ١٨٦٦م ، وتنتهي في أول ديسمبر ١٨٦٧م [٣٠] ثم أبرم في ٢٢ فبراير ١٨٦٦م اتفاق آخر مع الشركة لخص فيه فرمانا (سعيد) وكل ما تلاهما من اتفاقيات بين (إسماعيل) والشركة، وما حكم به نابوليون، وما ذكر في اتفاق ٣٠ يناير السابق، ليأخذ الكل شكلًا نهائيًّا تصادق عليه حكومة الأستانة ، فحفظ (إسماعيل) فيه لحكومته الحق في أن يشرف البوليس المصري على عموم الترعة البحرية وتوابعها وملحقاتها ليقر الأمنويقيم حدود الشرائع والقوانين فيها، كما أنه حفظ حق مرور المواصلات والتجارة والناس جميعًا بدون دفع أي رسم كان في النقط التي تختارها حكومته على ضفاف الترعة، ولاعتبار الشركة مصرية ولو أنها مؤلفة من عناصر دولية، اتفق معها على أن يكون الفصل في المنازعات الناشئة بين أفرادها والخاصة بتكوينها فقط من اختصاص المحاكم الفرنسية، والفصل فيما عدا ذلك من المنازعات من اختصاص المحاكم المحلية دون غيرها.[٣١]

وفي العام الثالث لتوليه الحكم ١٨٦٧م قام الخديوي إسماعيل بإنشاء وقفية مساحتها أكبر من سابقتها (ضعفها تقريباً) هي وقفية وادي الطميلات بالتل الكبير بمحافظة الشرقية، ويسمى أيضًا: تفتيش الوادي وجفلك الوادي، وكانت مساحته ١٦ سهماً وقيراطان و٢١.٩١٨ فداناً طين سواد عشورية، واشترط أن يصرف ريع هذا الجفلك على المساجد والمكاتب الأهلية الكائنة بالقطر المصري، وعلى المصالح والمهمات اللازمة لإدارة شئونها وشئون التعليم بها، وإذا تعذر

الصرف على ذلك صرف الريع على الفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا في الديار المصرية. [٣٢]

ولتلك الوقفيات [٣٣] التي خصصها الخديوي إسماعيل للإنفاق على المساجد والتعليم بالمكاتب والكتاتيب أهمية كبيرة في فهم دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في مصر الحديثة بصفة عامة، وفي مواجهة الغزو الثقافي الأجنبي والمحافظة على أصول الهوية الوطنية بصفة خاصة، فقد جاءت تلك الوقفيات في سياق صعود موجة إنشاء الأوقاف في مصر منتصف القرن التاسع عشر للميلاد تقريبًا، وكان صعود تلك الموجة موازيًا ومواجهًا لصعود موجة التغلغل الأجنبي الاقتصادي والثقافي، وكان موازيًا ومواجها لزيادة نشاط الإرساليات التبشيرية وتوسعها في إنشاء المدارس الأجنبية في مصر آنذاك.

في تلك الظروف لجأ الخديوي إسماعيل إلى «الوقف»، واستخدمه في دعم مؤسسات التعليم الموروث ليسهم إسهامًا جادًا في إحياء دور تلك المؤسسات، وفي تمكينها من أداء هذا الدور بفاعلية في تثبيت أصول هوية الأمة المصرية العقيدية والثقافية في مواجة ما أشرنا إليه من تحديات الغزو الأجنبي، وهذا ما نطق به صراحة الأمر الكريم الذي أصدره إسماعيل إلى ناظر ماليته بخصوص وقفية العشرة آلاف فدان، ونصه هو:

إن المحافظة على الشعائر الدينية وإقامتها فرض عين على الجميع، ولكن بعضًا من المعابد والجوامع والمكاتب الصغيرة متخرب، وبعضها مشرف على الخراب والإندثار، من قلة إيراد أوقافها، وحيث إن عمارة الجوامع والمعابد والمكاتب ودوام إقامة الشعائر الدينية فيها بعناية ملزم ومرغوب لدينا؛ فبناءً عليه قد وقفنا عشرة آلاف فدان يصرف إيرادها على عمارتها وإحيائها، فبناءً عليه يجب أن تعنو بفرز المقدار المذكور، وأن تعنو بتطبيق الإجراءات اللازمة على القواعد

الشرعية والأصول المرعية بخصوص تحرير وإخراج التقاسيط اللازمة من الروزنامجة على ذمة ديوان الوقف.[٣٤]

وإسماعيل في تصرفه بوقف أراضي جفلك الوادي المشار إليه كان بعيد النظر؛ إذ سرعان ما تحول النفوذ الأجنبي إلى تدخل رسمي في مالية مصر، بعد أن تم وضعها تحت الإشراف المباشر للدول الأجنبية الدائنة، وعندما حدث ذلك في أواخر عهد إسماعيل، كانت أوقافه في مأمن من هذا التدخل، وكانت أراضيها أيضًا –شأن جميع الأوقاف– خارجة عن إطار التعاملات الاقتصادية التي خضعت هي الأخرى لتأثيرات القوانين الوافدة، وللتسلط الأجنبي عبر المحاكم المختلطة والأهلية، ولم يبق –في ذلك الوقت– مجال تختص به المحاكم الشرعية دون غيرها إلا الأحوال الشخصية ومسائل الأوقاف.[٣٥]

ومن ثم فإن نظارة المالية عندما شرعت في بيع أراضي جفلك الوادي في ١٨٩٨م في إطار إجراءات تدبير أقساط الديون لم تتمكن من ذلك حيث عارضها ديوان عموم الأوقاف[٣٦] علي أساس أن أراضي الوادي وقف ومن ثم لا يجوز بيعها ، وصدر أمر عال بتاريخ ٢مارس ١٨٩٩م مؤيداً نظر الديون، وظل النزاع حول هذه المسألة مستمراً بين المالية والأشغال والأوقاف حتي تسلمته وزارة الأوقاف في ١٩٢٤م[٣٧] ورغم تعرض وقفية الوادي لكثير من الإجراءات البيروقراطية المعقدة، إلا أنها قد استمرت في تمويل إنشاء المدارس من ريعها حتى منتصف القرن العشرين تقريبًا، ومن ذلك الإذن الصادر بموجب حجة من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٤٨م وهي تتضمن «إنشاء مدارس من ريع وقفية الوادي على مساحة تم شراؤها قدرها ٤٠ فدانًا بمصر الجديدة» ، ولم تتعطل الوقفية عن أداء رسالتها إلا بعد سنة ١٩٥٢م ، بسبب قسوة الإجراءات التي تعرض لها نظام الوقف في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وذابت

أراضي وقفية الخديوي إسماعيل لوادي الطميلات شيئًا فشيئًا في جملة ما تبقى من الأوقاف تحت إدارة هيئة الأوقاف المصرية.

إن تخصيص ريع وقفية الوادي للمساجد ولدعم والتعليم والتوسع في إنشاء المكاتب الأهلية والمدارس الأولية في جميع الجهات المصرية لم يكن الدليل الوحيد على بعد نظر الخديوي إسماعيل، ولم يكن البرهان الوحيد أيضاً على ثبات موقفه في مواجهة النفوذ الثقافي الأجنبي الذي كان يهدد الهوية الذاتية للمصريين؛ وإنما كان دليلاً وبرهانًا أيضاً على صواب رؤيته الإستراتيجية للدفاع عن البلاد وتأمين جبهتها الشرقية المؤدية إلى الدلتا وقلب القاهرة ذاتها، وقد برهنت وقائع الغزو الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م، على بعد نظر الخديوي إسماعيل، فالإنجليز أخفقوا في استخدام محور الإسكندرية/كفر الزيات للسيطرة على الدلتا، وكانت نقطة الضعف التي نفذ منها الإنجليز هي قناة السويس، مستغلين عدم وجود تحصينات بها، فدخلت سفنهم الحربية القناة من ناحية بورسعيد بسهولة، ثم تقدمت قواتهم البرية إلى التل الكبير، حيث جرت المعركة الفاصلة، ولكنهم لم يجدوا موطئ قدم للراحة، ولا موردًا لتموين عساكرهم من أراضي وادي الطميلات، أو تفتيش الوادي لأنه كان قد صار وقفًا إسلاميًا من عهد إسماعيل.[٣٨]

ويضاف إلى ما سبق أن الأوقاف في عهد إسماعيل صارت أهم مصادر الدخل التي اعتمدت عليها السياسة الحكومية الرسمية في النهوض بالتعليم الابتدائي، وبخاصة بعد أن أصدر مجلس شورى القوانين عدة قرارات في سنة ١٨٦٦م بناء على مشروع تنظيم التعليم الذي قدمه علي باشا مبارك، [٣٩] وقد دعت تلك القرارات المصريين إلى إنشاء المزيد من المكاتب(المدارس الابتدائية) في مختلف أنحاء البلاد، وأن يكون الإنفاق عليها من إيرادات الأوقاف ومن تبرعات الأهالي [٤٠] ، وقد رأي أعضاء المجلس وجوب إنشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة، وأن يكون التعليم فيها مجان ، وأفضى شريف باشا وزير الداخلية في بيانه بالجهود التي تبذلها الحكومة

في سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلي المجلس أن الخديوي وقف على المدارس جميع الأطيان التي يتألف منها تفتيش الوادي ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للخديوي.[٤١]

وفي ٢٥ فبراير ١٨٦٧م أرسل وكيل نظارة المالية إلي ديوان المدارس قرار مجلس شوري النواب بإنشاء مدارس ومكاتب بالأقاليم ، بعد أن منح خديوي مصر إيرادات ١٠٠٠٠ فدان للمدارس لغرض إنشاء مدرسة في كل مديرية لتعليم الأحداث القراءة والكتابة وجميع العلوم، وفي جلسة شوري النواب السابقة أخبر شريف باشا هيئة المجلس بأن الخديوي إسماعيل باشا سيتبرع زيادة علي ما ذلك لهذا المدارس بجفلك الوادي الذي هو عبارة عن ٢٢٠٠٠ فدان والتي لا تنقص غلته في السنة عن ٥٠٠٠٠ ليرة كما أشير إلي ذلك في الوقائع المصرية [٤٢] وصدر الأمر في ١٥ يناير ١٨٦٧م بالموافقة علي قرار مجلس الشوري بوقف جفلك الوادي ، وبناء علي هذا القرار شُكل مجلس عال في ٧ نوفمبر ١٨٦٧م بديوان المدارس برئاسة علي مبارك وكيل الديوان – أصبح مديراً له لأول مرة في ١٥ أبريل ١٨٦٨م – وسنوا لائحة تشمل ٤٠ مادة ومقدمة وخاتمة [٤٣] وفي ٢٧ مايو ١٨٦٨م صدر أمر الخديوي باعتماد هذه اللائحة، وحدثت نهضة كبيرة في إنشاء المدارس والكتاتيب وتضاعف عدد التلاميذ عدة مرات في حوالي عشر سنوات فقط إذا زاد العدد من ١٢١٩ كتاباً في ١٨٦٦م (كان بها ٤٤٠٥٩ تلميذاً) إلي ٥٣٧٠ كتابا في ١٨٧٨م (كان بها ١٣٧٥٥٣ تلميذاً) أما في ١٨٩٧م فقد بلغ عددها ٩٦٤٧ كتاباً (كان بها ١٨٠٥٤٧ تلميذاً)[٤٤]

وحتي ١٨٧٥م كان قد تم فتح ٣٥ مدرسة [٤٥] وفي ١٨٧٦م فتحت مدرسة رشيد ومدرسة الإمام الشافعي ١٨٧٨م ومدرسة عابدين ١٨٧٩م ومدرسة مصر القديمة يناير ١٨٧٩م ومدرسة الفشن يناير ١٨٧٩م ومدرسة الحسنية مارس ١٨٧٩م ، وقد ارتبطت وقفية الوادي منذ تأسيسها بالسياسات العامة للدولة المصرية، وأضحت موضوعًا قائمًا بذاته من الموضوعات التي

تمت مناقشتها في مجلسي النواب والشيوخ طوال العهد الملكي؛ وفي مضابط مجلسي النواب والشيوخ وملحقاتها، ظهرت وقفية تفتيش الوادي في قسم مستقل من أقسام ميزانية وزارة الأوقاف، كما أعمل نواب المجلسين أدواتهم البرلمانية في شؤون هذه الوقفية من تقديم أسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات وغير ذلك مما سجلته مضابط المجلسين بالتفصيل طوال العهد الملكي؛ ومن ذلك مثلاً ما ورد في مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين لمجلس النواب بتاريخ ٢٨ يونية ١٩٢٤م، بشأن الوقفيات على المدارس، ومنها وقفية الخديوي إسماعيل لوادي الطميلات بالشرقية، وفي ميزانية وزارة الأوقاف في العام المالي ١٩٢٦ -١٩٢٧م بلغ إيراد تفتيش الوادي ٦٦٧٢٧ جنية من إجمالي إيرادات الأوقاف الخيرية التي بلغت ١٠٩٢٣٥٥ [٤٦].

وقد ورد في مضبطة الجلسة الحادية والخمسين لمجلس النواب بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٢٦م تحت عنوان «الباب السابع تفتيش الوادي» وهو أن إيراداته قدرت بمبلغ ٦٦٦٢٧ جنيهاً، مقابل ٦٦٣٧٧ جنيهاً في العام الماضي (١٩٢٥م)، وأطيان هذا التفتيش الموقوف على المساجد والتعليم موزعة كالآتي: ٨ أسهم، و٢٣ قيراطًا، و١٣٧٠٩ فدانًا مؤجرة ومجموع إيجارها لسنة ١٩٢٦م مبلغ ٦٣٥٠٠ جنيهًا، و٢٠ سهمًا ٢١ قيراطًا و٧٠ فدانًا جناين ومشاتل تباع بمبلغ ١٨٠٠ جنيه ، و٥٩٢ فدانا أطيان من البور تحت الإصلاح، و٤٥٩٥ فدانًا أطيان بور، و١٢ سهمًا و١٠ قراريط، و١٥٢٨ فدانًا منافع عمومية لأطيان الوادي.[٤٧]

وفي ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ م مرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٩ بلغت إيرادات تفتيش الوادي ٦٢٤٩٣ من جملة إيرادات الأوقاف الخيرية وهي ١٠١١١١٣ [٤٨]

و تقررت ميزانية إيرادات أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي للسنة المالية ١٩٤٣-١٩٤٤م بمبلغ ١١٢.٢٧٠ جنيها (مائة واثني عشر ألفا ومائتين وسبعين جنيها) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٨٢.٦٧٠ جنيها (اثنين وثمانين ألفا وستمائة وسبعين جنيها) حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون.[٤٩]

وقد جاء في ملحق مضبطة مجلس النواب بالجلسة الحادية والأربعين بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٤٤م ، تحت «القسم الرابع ميزانية أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي» وهو أن تلك الميزانية قدرت بمبلغ ١٢٨٨٠٠ جنيهًا، بزيادة قدرها ١٦٥٣٠ جنيهًا على تقديرات العام الماضي(١٩٤٣م)، ثم أوردت المضبطة بقية تفاصيل إيرادات وقف الوادي ومصروفاته.(٥٠)

وأيضا ما ورد في ملحق مضبطة مجلس النواب بالجلسة ٢٤ بتاريخ ١٦ إبريل ١٩٤٧م ، تحت عنوان «أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي» وهو أن إيرادات أوقاف الوادي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٤/١٩٤٣م قدرت بمبلغ ١١٢.٢٧٠ جنيهًا، وقدرت مصروفاتها بمبلغ ٨٢.٦٧٠ جنيها، وقد بلغت الإيرادات الفعلية ١١٦.٤٥٢ جنيهًا، بينما بلغت المصروفات الفعلية ٨٥.٦٥٦ جنيهًا، وبذلك زادت الإيرادات على المصروفات بمبلغ ٣٠.٧٩٦ جنيهًا، وهذه الزيادة تصرف سنويًا لوزارة المعارف؛ لأن ريع هذه الوقفية مرصود على التعليم والمساجد.(٥١)

وفي مضابط مجلسي النواب والشيوخ في العهد الملكي معلومات وبيانات وإحصاءات ومناقشات تخص وقفية الخديوي إسماعيل لتفتيش الوادي، وفي تلك المضابط أيضًا ما يخص الأوقاف في مصر بصفة عامة، وإذا كان الخديوي إسماعيل قد أنهى حجة وقف الوادي بالتأكيد على أنه صار من أوقاف الله الأكيدة، وأنه لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر، ويعلم أنه إلى ربه الكريم صائر، أن يبدله أو يغيره أو يسعى في إبطاله، وأن من فعل ذلك أو شئياً منه، كان الله حسيبة وطليبه ومجازيه يوم التناد، يوم عطش الأكباد، كما تذكر لطيفة سالم في كتابها فاروق وسقوط الملكية في مصر، أن أراضي الأوقاف مثلت منفذاً جيداً لإضافة آلاف الأفدنة لممتلكات

فاروق الخاصة، وبمجرد المناداة له ملكا صدر القانون بإعلان سن رشده في يوليو ١٩٣٧م ، والذى مكنه من التنظر على أوقاف إبراهيم باشا الكبير المشهور بوقف القصر، وخمسة أوقاف للخديوي إسماعيل، ووقف نزير أغا، ووقف قوله، وفي ١٩٤٣م رغب الملك في ضم وقفين للخديوي إسماعيل إلى الخاصة الملكية، واستلم عبدالحميد عبدالحق وزير الأوقاف خطاباً بهذا المعنى، فذهب لفاروق وكان قوى الحجة ولم تنفذ الخطة، لكن عدم التنفيذ لم يثن الملك عن عزمه.

وفي عام ١٩٤٥م اتصل مراد محسن ناظر الخاصة الملكية بالشيخ مصطفي عبدالرازق، وزير الأوقاف، وكان مريضا، فحضر إليه في بيته وأسرّ له بأن مولاه أصدر نطقاً سامياً بالاستيلاء على تفتيش الوادي بالشرقية، ومساحته ٢٢ ألف فدان وأوقفه الخديوي إسماعيل للصرف من ريعه على شؤون التعليم، على أن تنضم إدارته إلى إدارة الأوقاف الخصوصية في أقرب وقت ممكن، فسأله الشيخ عن السبب في صدور هذا النطق السامي دون أخذ رأى الوزارة التي تتنظر عليه، وتشرف على إدارته وأصبح جزءاً من ميزانيتها، فأجابه بأنه لا مفر، وتم لفاروق ما أراد وجاءت ميزانية ١٩٤٥/١٩٤٦م ليختفي منها الوقف، وكان ريعه وصل إلى ٢٦ ألفا و٢٤٤ جنيها في ١٩٤٣م [٥٢] وأصبح تفتيش الوادي تابعاً للأوقاف الخصوصية الملكية.

وبعد قيام ثورة يوليو وفي سبتمبر من ١٩٥٢ م صدر قانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢م يقضي بحل الوقف الأهلي وقسمة أعيانه على مستحقيه، مع الإبقاء على الوقف الخيري فقط ، حيث اعتبرت الوقف الأهلي نداً عنيداً قد يتسبب في فشل خطط الإصلاح الزراعي، وحسب الإحصاءات الرسمية فإن المساحة المقدرة للوقف الأهلي والمشترك فقط (بخلاف الوقف الخيري) قربت من نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية عند وقوع ثورة يوليو، لذا كان الهدف الأساسي من حل الوقف الأهلي هو إنجاح الإصلاح الزراعي والقضاء على المعارضة المتمثلة في مالكيه، وهم ذرية كبار الملاك الذين كانوا لبنة أساسية للنظام الملكي القديم، [٥٣] لكن المبرر المعلن وقتها

كان التخلص من سلبيات ومشكلات الوقف الأهلي ، والصراع المتكرر بين مستحقيه وورثته وفسادهم، كما تم الاستيلاء علي أراضي الأوقاف التي كانت تحت إدارة ديوان الأوقاف الملَكية، [٥٤] طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م ، وكانت مساحتها تتراوح بين ١٢٠ –١٣٠ ألف فدان، ومعظمُها أوقافاً لأعضاء الأسرة المالكة وقد صادرتها الثورة ووزعتها طبقا لأحكام قانون الاصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م [٥٥] بالرغم من أن ٧٥٨٠٤ فداناً منها كانت أوقاف خيرية لصالح منافع عامة [٥٦] وأصبحت أراضي تفتيش الوادي الممتدة من قرية العباسة التابعة لمركز أبوحماد بالشرقية إلى قرية المحسمة التابعة لمركز التل الكبير بالإسماعيلية، ضمن أملاك الإصلاح الزراعي، وصدر قرار جمهوري بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧م ، وقرار آخر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢م قامت وزارة الأوقاف بتسليم جميع الأعيان الموقوفة على جهات البر العام والخاص –وما كان قد بقي لديها من أوقاف أهلية ومشتركة– إلى كل من الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، والمجالس المحلية، بموجب القانونين المذكورين، استلمت هيئة الإصلاح والمجالس المحلية من وزارة الأوقاف مساحة إجمالية من الأراضي الزراعية الموقوفة قدرها ٢٢٩٧٨٦ فداناً و١١ قيراطاً و٨ أسهم ونصف سهم بالإضافة إلى العقارات والمباني الاستغلالية والأراضي الفضاء التي تشغل أحياء ومناطق بأكملها في كثير من المراكز والمدن[٥٧]

وبذلك تم إسدال الستار علي تفتيش الوادي الذي كان يمثل القلعة الحصينة للإنفاق علي التعليم في مصر.

خريطة توضيحية لوادي الطميلات (تفتيش الوادي)

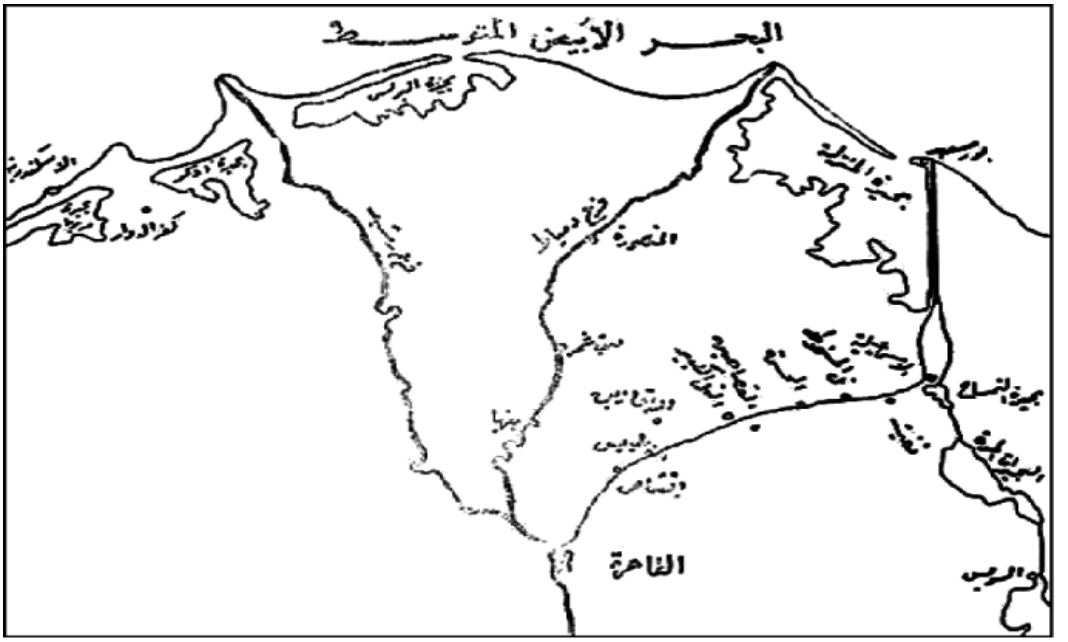
البحر الأبيض المتوسط
المنصورة
القاهرة

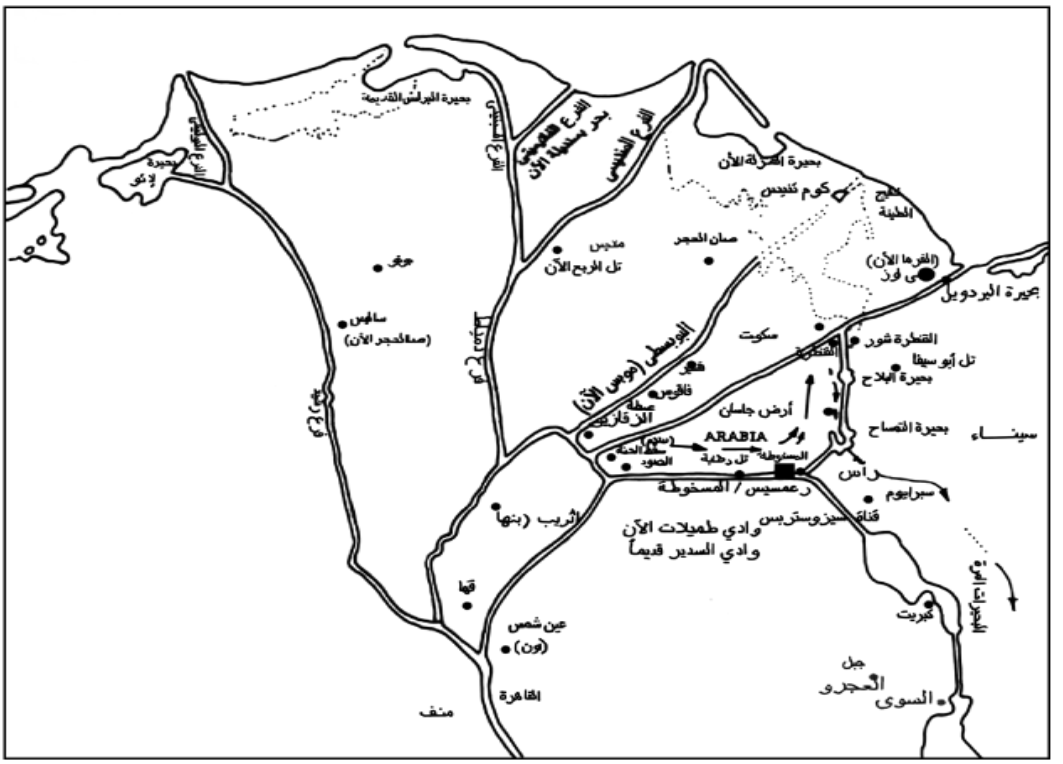

- https://www.hindawi.org/books/69795368/1.3.3/

إيرادات أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي من عام ١٩٢٧ إلي ١٩٣٣م

المتحصل في سنة ١٩٢٧ – ٦٦٦٢٧ بلغت جملة إيرادات الأوقاف الخيرية ١٠٩٠٣٧٨

المتحصل في سنة ١٩٢٨– ٦٣٥٠٨ بلغت جملة إيرادات الأوقاف الخيرية ١٠٣٣٢٢٤

المتحصل في سنة ١٩٢٩ – ٦٥٨١٤ بلغت جملة إيرادات الأوقاف الخيرية ١٠١٦٢٠٨

المتحصل في سنة ١٩٣٠- ٥٤٣٩٣ بلغت جملة إيرادات الأوقاف الخيرية ٨٦٤٩٩٨

المتحصل في سنة ١٩٣١ - ٦٠٦٧٠ بلغت جملة إيرادات الأوقاف الخيرية ٨٨١٧٣٩

المتحصل في سنة ١٩٣٢ ٥٧٠٧٠ بلغت جملة إيرادات الأوقاف الخيرية ٧٨٢٦٨٩

المتحصل في سنة١٩٣٣-٥٨٤١٧ بينما بلغت جملة إيرادات الأوقاف الخيرية ٧٦١٣٦٠ [٥٨]

ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٤- ١٩٤٥ القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤م

بلغت الإيرادات أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي ١٩٤٠ - ٦٥٢٦٣ والمصروفات ٤٢١٩٥

بلغت الإيرادات أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي ١٩٤١ - ٧٥٦٢١ والمصروفات ٥٠٩٢٤

بلغت الإيرادات أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي ١٩٤٣ - ١١٢٢٧٠ والمصروفات ٨٢٦٧٠

بلغت الإيرادات أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي ١٩٤٤-١٢٨٨٠٠ والمصروفات ٨٢٩٥٠

هذا مع العلم أن مجمل إيرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٤٤-١٩٤٥ مبلغ ٩٥٧٢١٠ ومصروفاتها مبلغ ٩٥٧٢١٠ [٥٩]

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٢

بربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تقررت ميزانية ايرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٣ بمبلغ سبعمائة وخمسة وعشرين ألفا وستمائة وتسعة عشر جنيها مصريا (٧٢٥٦١٩ جنيها) وميزانية مصروفاتها بمبلغ سبعمائة واثنين وعشرين ألفا وأربعمائة وأربعين جنيها مصريا (٧٢٢٤٤٤ جنيها) وميزانية ايرادات أوقاف الخديوى اسماعيل بالوادى بمبلغ سبعة وخمسين ألفا وسبعين جنيها مصريا (٥٧٠٧٠ جنيها) وميزانية مصروفاتها بمبلغ اثنين وأربعين ألفا وتسعمائة وأربعة وخمسين جنيها مصريا (٤٢٩٥٤ جنيها) حسب الجدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ — تقررت ميزانية ايرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٣ بمبلغ تسعة وثلاثين ألفا ومائتين وواحد وستين جنيها مصريا (٣٩٢٦١ جنيها) وميزانية مصروفاتها بمبلغ خمسة وثلاثين ألفا وستمائة وخمسة وستين جنيها مصريا (٣٥٦٦٥ جنيها) حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

مادة ٣ — تقررت ميزانية ايرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٣ بمبلغ سبعمائة وسبعة وتسعين ألفا ومائتين وستة وعشرين جنيها مصريا (٧٩٧٢٢٦ جنيها) وميزانية مصروفاتها بمبلغ أربعمائة وخمسة وعشرين ألفا وثمانمائة وتسعة وتسعين جنيها مصريا (٤٢٥٨٩٩ جنيها) حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

مادة ٤ — على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بسراى المنتزه فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (١٤ يوليه سنة ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقى

وزير الأوقاف

أحمد لطفى

جدول حرف (ج)

إيرادات أوقاف الخديو إسماعيل بالوادى لسنة ١٩٤٤ المالية

المتحصل فى سنة			فرق		تقديرات سنة		
١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	نقص	زيادة	١٩٤٣	١٩٤٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦٠٥٤٧	٦٣٥٧٦	—	—	٢٥١٥٠	٨٩١٠٠	١١٤٢٥٠	باب ١ — إيرادات الأعيان
٤٧١٦	١٢٠٤٥	—	٨٦٢٠	—	٢٣١٧٠	١٤٥٥٠	« ٢ — إيرادات متنوعة
٦٥٢٦٣	٧٥٦٢١	—	٨٦٢٠	٢٥١٥٠	١١٢٢٧٠	١٢٨٨٠٠	جملة إيرادات الوادى

(تابع) جدول حرف (ج)

مصروفات أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى لسنة ١٩٤٤ المالية

المنصرف فى سنة			فرق		تقديرات سنة		
١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	تخفيض	زيادة	١٩٤٣	١٩٤٤	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٨٠٢٥	٧٢١٧	—	—	١١٢٥	٩١٥٥	٣٠٢٨٠	باب ١ — ملحيات وأجور ومرتبات .
٢٩٧٤٥	٣٦٣٦١	—	٣٦٨٠	—	٥٩٠٥٠	٥٥١٩٠	« ٢ — مصروفات عمومية .
٤٤٢٥	٥٧٨٦	—	—	١٠١٥	١٠٤٦٥	١١٤٨٠	« ٣ — أعمال جديدة .
—	١٥٦٠	—	—	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	« ٤ — إعانة غلاء المعيشة
٤٢١٩٥	٥٠٩٢٤	—	٣٦٨٠	٤١٤٠	٨٢٦٧٠	٨٢٩٥٠	جملة مصروفات الوادى .

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

ALEXANDRIA REG. 11 SEPT 1944 Egypt

(العدد ١٠٧) يوم السبت ٢١ رمضان سنة ١٣٦٣ — ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ (السنة ١١٥)

ملخص

قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ بربط ميزانية وزارة الأوقاف فى السنة المالية ١٩٤٤ — ١٩٤٥

قرارين أرقام ١٢٧ و١٢٩ و١٣١ و١٣٢ و ١٣٦ و ١٣٧ لسنة ١٩٤٤ بفتح اعتمادات إضافية فى السنة المالية ١٩٤٣ — ١٩٤٤

قرارين أرقام ١٢٨ و١٣٠ و١٣٣ و١٣٤ و١٣٥ و١٣٨ و١٣٩ لسنة ١٩٤٤ بفتح اعتمادات إضافية فى السنة المالية ١٩٤٤ — ١٩٤٥

قرار بتعديل الرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية وعلى العربات والدراجات فى شبرا بخوم .

قرار رقم ١٨١٥٧ بالاستيلاء على العقارات رقم ٣ شارع الصحوية قسم السيدة زينب بمدينة القاهرة .

قرار بتعيين عضوى بلة فى المجالس الحسبية الابتدائية .

قرار بتحديد نسبة البذور القرعية والمقشية والملبسة فى بذرة القطن القنارى فى موسم ١٩٤٤ — ١٩٤٥

قرارات من وزارة التموين الاجتماعية بتسجيل نقابات عمال بعض المهن الحرة

فهرس العدد :

وزارة المالية — مصلحة الأموال المقررة — جوزات إدارية .

اعلانات الدخول بالمدارس الأميرية فى السنة المدرسية ١٩٤٤ — ١٩٤٥ ما عدا كليات جامعتى فؤاد الأول وفاروق الأول .

ديوان كبير الأمناء

أمر حضرة صاحب الجلالة الملك بشكر الأمين الأول جميع حضرات الذين رفعوا تهانيهم معربين عن شعائر ولائهم وإخلاصهم بمناسبة عيد ميلاد حضرة صاحبة الجلالة الملكة .

قوانين ، مراسيم ، قرارات ، الخ

قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤

بربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٤٤ — ١٩٤٥

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تقدرت ميزانية إيرادات الإدارة العامة للسنة المالية ١٩٤٤ — ١٩٤٥ بمبلغ ٤٤٨,٩٠٠ ج . م (أربعمائة وثمانية وأربعين ألفا وتسعمائة جنيه) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٤٤٨,٩٠٠ ج.م (أربعمائة وثمانية وأربعين ألفا وتسعمائة جنيه) (حسب جدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ — تقدرت ميزانية إيرادات الخيرات للسنة المالية ١٩٤٤ — ١٩٤٥ بمبلغ ٩٥٧,٢١٠ ج . م (تسعمائة وسبعة وخمسين ألفا ومائتين وعشرة جنيهات) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٩٥٧,٢١٠ ج . م (تسعمائة وسبعة وخمسين ألفا ومائتين وعشرة جنيهات) حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

مادة ٣ — تقدرت ميزانية إيرادات أوقاف الخديو اسماعيل بالوادى للسنة المالية ١٩٤٤ — ١٩٤٥ بمبلغ ١٢٨,٨٠٠ ج.م (مائة وثمانية وعشرين ألفا وثمانمائة جنيه) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٨٢,٩٥٠ ج.م (اثنين وثمانين ألفا وتسعمائة وخمسين جنيها) حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

مادة ٤ — تقدرت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٤٤ — ١٩٤٥ بمبلغ ٦١,٧٧٥ ج.م (واحد وستين ألفا وسبعمائة وخمسة وسبعين جنيها) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٦٠,٣٧٠ ج.م (ستين ألفا وثلاثمائة وسبعين جنيها) حسب الجدول حرف (د) المرافق لهذا القانون .

مادة ٥ — تقدرت ميزانية إيرادات الأوقاف الاهلية للسنة المالية ١٩٤٤ — ١٩٤٥ بمبلغ ١,٣٨٦,١٣٠ ج.م (مليون وثلاثمائة وستة وثمانين ألفا ومائة وثلاثين جنيها) وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٦٤٩,٩٨٥ ج.م (ستمائة وتسعة وأربعين ألفا وتسعمائة وخمسة وثمانين جنيها) حسب الجدول حرف (هـ) المرافق لهذا القانون .

مادة ٦ — لا يجوز إطلاقا تعيين موظفين احتسابا على وفور الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته وكل ما تم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد قبل صدور قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ يظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى .

كذلك لا يجوز بغير إذن البرلمان تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها على وجه يؤدى إلى زيادة مجموع متوسط الدرجات .

مادة ٧ — على وزيرى الأوقاف والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

أمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين فى ١٢ رمضان سنة ١٣٦٣ (٣١ أغسطس سنة ١٩٤٤)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية — وزير الأوقاف — رئيس مجلس الوزراء

أمين عثمان — عبد الحميد عبد الحق — مصطفى النحاس

الخاتمة:

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات... وبعد ،،،

من خلال ما سبق تناولنا تفتيش (جفلك الوادي) وذلك من خلال محاور ثلاثة: المحور الأول: إبراهيم إلهامي وتفتيش الوادي، والمحور الثان تفتيش الوادي وشركة قناة السويس، أما المحور الأخير تناول الخديوي إسماعيل وتفتيش الوادي وخرج البحث بعدة نتائج وهي:

- الخديوي إسماعيل في تصرفه بوقف أراضي جفلك الوادي المشار إليه كان بعيد النظر؛ إذ سرعان ما تحول النفوذ الأجنبي إلى تدخل رسمي في مالية مصر، بعد أن تم وضعها تحت الإشراف المباشر للدول الأجنبية الدائنة، وعندما حدث ذلك في أواخر عهد إسماعيل، كانت أوقافه في مأمن من هذا التدخل، وكانت أراضيها أيضًا -شأن جميع الأوقاف- خارجة عن إطار التعاملات الاقتصادية التي خضعت هي الأخرى لتأثيرات القوانين الوافدة، وللتسلط الأجنبي عبر المحاكم المختلطة والأهلية، ولم يبق -في ذلك الوقت- مجال تختص به المحاكم الشرعية دون غيرها إلا الأحوال الشخصية ومسائل الأوقاف.
- ورغم تعرض وقفية الوادي لكثير من الإجراءات البيروقراطية المعقدة، إلا أنها قد استمرت في تمويل إنشاء المدارس من ريعها حتى بداية الثلث الأخير من القرن الرابع عشر للهجرة/منتصف القرن العشرين للميلاد تقريبًا، ومن ذلك: الإذن الصادر بموجب حجة من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٤٨م وهي تتضمن «إنشاء مدارس من ريع وقفية الوادي على مساحة تم شراؤها قدرها ٤٠ فدانًا بمصر الجديدة». ولم تتعطل الوقفية عن أداء رسالتها إلا بعد سنة ١٩٥٢م بسبب قسوة الإجراءات التي تعرض لها نظام الوقف في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وذابت أراضي وقفية الخديوي إسماعيل لوادي الطميلات

شيئًا فشيئًا في جملة ما تبقى من الأوقاف تحت إدارة هيئة الأوقاف المصرية.

- إن تخصيص ريع وقفية الوادي للمساجد ولدعم والتعليم والتوسع في إنشاء المكاتب الأهلية والمدارس الأولية في جميع الجهات المصرية لم يكن الدليل الوحيد على بعد نظر الخديوي إسماعيل، ولم يكن البرهان الوحيد أيضًا على ثبات موقفه في مواجهة النفوذ الثقافي الأجنبي الذي كان يهدد الهوية الذاتية للمصريين؛ وإنما كان دليلاً وبرهانًا أيضًا على صواب رؤيته الاستراتيجية للدفاع عن البلاد وتأمين جبهتها الشرقية المؤدية إلى الدلتا وقلب القاهرة ذاتها.
- لقد وثَّقْ البحث الغفلة التي ارتكبها سلفه محمد سعيد باشا، وانعدام رؤيته الإستراتيجية عندما قرر في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤م؛ أي بعد أقل من أربعة أشهر من بدء ولايته، أن يمنح صديقه دليسبس امتياز تأسيس شركة لحفر قناة السويس، ووثقنا كذلك غفلته عن استيلاء هذه الشركة بثمن بخس قدره: ٦٨ ألف جنيه على جفلك الوادي بمساحته الشاسعة، عندما اشترى دليسبس هذا الجفلك البالغ مساحته ٢١.٩١٨ فدانًا من تركة إلهامي باشا ابن عباس الأول (١٨٣٦-١٨٦٠م)؛ الأمر الذي تفاخر به دليسبس أمام الجمعية العمومية لشركة القناة في اجتماعها بتاريخ أول مايو سنة ١٨٦٢م ، ولم تكن أطماع دليسبس مقتصرة على امتياز شركة القناة، إذ سرعان ما تبين أن شراءه لجفلك الوادي كان جزءًا من مخططه لإنشاء مستعمرة فرنسية في منطقة القناة في سياق التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني، كما كشف عن ذلك صديقنا المؤرخ الأستاذ سيد حامد. تلك الغفلة التي وقع فيها سعيد باشا، تنبه لها الخديوي إسماعيل منذ الأيام الأولى لتوليه حكم مصر، إذ سعى لاسترداد الوادي ونجح في ذلك، ودفع فيه ثمنًا باهظًا بمعايير ذلك الزمن وقدره ٤٠٠ ألف جنيه مصري. وفور إبرام صفقة شرائه من شركة القناة بادر الخديوي إسماعيل بوقفه وقفًا خيريًا؛ وذلك لتحصينه في

حرز الوقف بعيدًا عن التدخلات الأجنبية؛ حيث كانت سلطات الاحتلال البريطاني –آنذاك– تبدي احترامًا لكل ما له صلة بالدين درءًا لاستثارة الغضب الشعبي ضدها.

- وقد برهنت وقائع الغزو الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م، على بعد نظر الخديوي إسماعيل، فالإنجليز أخفقوا في استخدام محور الإسكندرية/كفر الزيات للسيطرة على الدلتا، ولم يفكروا في غزوها بالنزول في دمياط، مدركين دروس التاريخ، ومنها: هزيمة الحملة الصليبية الخامسة والحملة التاسعة وقد نزلتا بدمياط عامي ١٢١٩ و١٢٤٩م للبلاد، كما لم ينزل الإنجليز في رشيد، وقد سبق أن لقن أهلها «حملة فريزر» درسًا قاسيًا في ١٨٠٧م ، وكما يقول سيد حامد: «كانت نقطة الضعف التي نفذ منها الإنجليز هي قناة السويس، مستغلين عدم وجود تحصينات بها، فدخلت سفنهم الحربية القناة من ناحية بورسعيد بسهولة، ثم تقدمت قواتهم البرية إلى التل الكبير، حيث جرت المعركة الفاصلة»، ولكنهم لم يجدوا موطئ قدم للراحة، ولا مورداً لتموين عساكرهم من أراضي وادي الطميلات، أو تفتيش الوادي لأنه كان قد صار وقفاً إسلامياً من عهد إسماعيل.

المصادر والمراجع

- الوثائق :

١. دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث محفظة ١٢٥، دفتر ١٩٥٨، لائحة ديوان الأوقاف الصادرة بتاريخ ١١رجب ١٢٦٧ هـ (١٨٥١م) ، قرارات المجلس الخصوصي ، الأوقاف في القطر المصري.

٢. دار الوثائق القومية : دائرة محمد سعيد باشا، وارد عربي ٦٠ من مديرية البحيرة إلى العهد السنية في ٢٦ جمادى الأول ١٢٧٦ هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٥٩م

٣. دار الوثائق القومية: سجلات وزراه الأوقاف : سجل رقم ١ / خيري ، حجة وقف الخديوي إسماعيل المحررة بتاريخين أولهما في ٩ من رمضان ١٢٨٣هـ الموافق ١٥ يناير

١٨٦٧م برقم ٧٦، وثانيهما في ٩ من ربيع الثاني ١٣٠٤هـ أمام محكمة الباب العالي بمصر.

٤. مضابط مجلس النواب: مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين لمجلس النواب بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٤٢هـ/ ٢٨ يونيو ١٩٢٤م.

٥. مضابط مجلس النواب : تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ،عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦-١٩٢٧م المالية بمضبطة الجلسة رقم ٥١ لمجلس النواب بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٦م.

٦. مضابط مجلس النواب: ملحق مضبطة مجلس النواب بالجلسة الحادية والأربعين بتاريخ ٢١ جمادى الثانية ١٣٦٣هـ/ ١٢ يونيو ١٩٤٤م.

٧. مضابط مجلس النواب: ملحق مضبطة مجلس النواب بالجلسة ٢٤ بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٣٦٦هـ/١٦ إبريل ١٩٤٧م.

٨. مضبطة مجلس الأمة : بيان الشيخ الباقوري أمام مجلس الأمة الجلسة ٩ بتاريخ ١٩٥٧/٨/٢٠م.

٩. مضبطة مجلس الشعب : الجلسة ٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٩م

- الرسائل العلمية:

١. عزة على موسى: سجلات ديوان عموم الأوقاف المصرية ١٨٤٣-١٩٤٢م ، دراسة أرشيفية دبلوماتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الوثائق والمكتبات- جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

- المراجع العربية والأجنبية المترجمة:

١. الأمير عبدالقادر الجزائري: المواقف الروحية و الفيوضات السبوحية، تحقيق عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠٤م.

٢. إبراهيم البيومي غانم: أوقاف أسرة محمد علي باشا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٢١م.

٣. إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا ، جزئين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦م.

٤. إلياس زخورة: كتاب مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر، ج ١، المطبعة العمومية بمصر، القاهرة، ١٨٩٧م.
٥. أحمد شفيق : مذكراتي ، الجزء الأول ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٣م.
٦. أحمد عبد الرحيم مصطفي : قناة السويس (١٨٥٤-١٩٥٨م) ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٤م.
٧. أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ١٩٤٥م
٨. ألبرت فارمان : مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنايت ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٤.
٩. أمل أبو المجد إبراهيم: قصر أمينة هانم إلهامي (الوالدة باشا) بمدينة إستانبول التركية – دراسة تاريخية معمارية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد ٢١ ، العدد الخامس ، ٢٠٢١م.
١٠. أمين سامي : التعليم في مصر في سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥م ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩١٧م.
١١. أمين سامي : من تقويم النيل و أسماء من تولوا أمر مصر و مدة حكمهم عليها (١٨٤٨ -١٨٦٣م)، المجلد الأول من الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦م .
١٢. أنور عبد الملك: نهضة مصر- تكوين الفكر والأيديولوجية في نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥-١٨٩٢م، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ، ٢٠٢١م.
١٣. جابريل باير: تاريخ الملكية الزراعية في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠م ، ترجمة عطيات محمود جاد ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
١٤. جاكوب لاندو : الحياة النيابية والأحزاب في مصر ، ترجمة سامي اللبثي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨١م.
١٥. جمال بدوي: محمد علي وأولاده ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٢ م.
١٦. جورج جندي وجاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، القاهرة، ١٩٤٧م.

١٧. جورج حليم كيرلس: قناة السويس والقنوات البحرية العالمية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
١٨. حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في القرن التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ، ١٩٦٦م.
١٩. دافيد س .لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠٢٠م.
٢٠. دافيدس لاندز: بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠٢٠م.
٢١. زين العابدين شمس الدين : مصر في عهدي عباس وسعيد ، دار الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٧م.
٢٢. سيد مرعي : الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،١٩٦٣م.
٢٣. طارق البشري : الوضع القانوني المعاصر بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٦م.
٢٤. عباس الطرابيلي : الذي حفرها والذي أحياها، جريدة المصري اليوم بتاريخ٢٠٢٠/٨/٣١م.
٢٥. عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، جزء ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ،٢٠٠١م.
٢٦. عبد العزيز الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٥م.
٢٧. عبدالعليم عشوب: تاريخ تربية الخيول العربية في مصر، الدار العربية للموسوعات، القاهرة ، ٢٠١٢م.
٢٨. علي بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره علي الحركة السياسية (١٨١٣-١٩١٤م) دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٥م.
٢٩. لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية في مصر١٩٣٦-١٩٥٢م ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،١٩٩٦م.

٣٠. محمد الشافعى و محمد يوسف : قناة السويس ملحمة شعب تاريخ أمة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ، ٢٠٠٦م.
٣١. محمد بن الأمير عبدالقادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبدالقادر، تحقيق ممدوح حقي، الجزء الأول والثاني، ط ٢، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت،١٩٦٤م.
٣٢. محمد صبري السربوني: الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل، الجزء الاول، ترجمة ناجي عطية ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ،٢٠١٠م.
٣٣. محمد فؤاد شكري وآخرين: بناء دولة مصر محمد على، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ،٢٠٠٩م.
٣٤. محمود عباس عبد الرحمن : القصور الملكية في مصر ، تاريخ وحضارة ١٨٠٥—١٩٥٢م ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥م.
٣٥. مصطفي الحفناوي : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٥م
٣٦. مصطفي بن التهامي : سيرة الأمير عبد القادر وجهاده ، تحقيق وتقديم وتعليق يحي بو عزيز، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،١٩٩٥م.
٣٧. هيلين ان ريفلين : الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٦م.

- مراجع أجنبية ، شبكة المعلومات.

1. Mine Ener: Managing Egypt's Poor and the Politics of benevolence 1800-1952, Princeton University Press, New Jersy,2003.
2. http://moqatil.com
3. https://www.hindawi.org/books/69795368/1.3.3/

- الدوريات

١. الوقائع المصرية : ٢٥ /٢/ ١٨٦٧م.
٢. الوقائع المصرية : العدد١٣٠، بتاريخ ١٩١٣/١١/٢٠م.
٣. الوقائع المصرية : العدد ٩٤ ، بتاريخ ١٩٢٦/١٠/٤ م – القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٦م.
٤. الوقائع المصرية : العدد ٣٧ ، بتاريخ ٢٩ /٤/ ١٩٢٩م.
٥. الوقائع المصرية : العدد ٦٣ في ٢١ يوليه ١٩٣٢ م ، ميزانية وزارة الأوقاف ١٩٣٢-١٩٣٣ — القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٢م.
٦. الوقائع المصرية : بتاريخ ٣ / ٦ / ١٩٤٣م ، قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٣م.
٧. الوقائع المصرية : العدد ١٠٧ في ٩ سبتمبر ١٩٤٤م.
٨. جريدة الأهرام عدد ٩ نوفمبر ١٩٥٣ م.
٩. جريدة المصري اليوم بتاريخ٢٠٢٠/٨/٣١م.
١٠. مجلة الزهور المصرية : العدد ٣٩ بتاريخ ١٩١٣/١٢/١م.

-الهوامش

(١) الجفالك: جمع جفلك، وهى كلمة تركية مشتقة من أصل فارسي، وتعنى الحقل الذى يزرع سنويا بواسطة محراث يجره ثوران، ثم اتسع مفهوم الكلمة فأصبحت تعنى الأرض ورأس المال، أي المزرعة الكاملة العدد؛ الجفالك والشفالك: هما تسميتان لشيء واحد حيث لا فرق بينهما، فهي عبارة عن مساحات من الأراضي الزراعية المعمورة أي الأراضي المزروعة فعلاً منحها محمد علي لنفسه ولأفراد أسرته كان يُطلق عليها أحياناً اسم الجفالك وأحياناً أخرى اسم الشفالك؛ والأصل فيها أنها أراضي القرى التي أعسِرَت أي لم تتمكن من دفع الضرائب المفروضة عليها، والأراضي التي هجرها أهلها، ولكن من الثابت أن هناك أراضي كثيرة انتزعت من حائزيها وضمت لهذه الجفالك، وقدرت جملة مساحة أراضي الجفالك التي منحها محمد علي بنحو ٣٣٤٢٨٦ فدان، أما أول جفلك فقد مُنِحَ في ٢٦ رجب١٢٥٤هـ (١٨٣٨م) إلى زينب هانم ابنة محمد علي بمساحة قدرها ١٢١٨٦ فدان بناحية المنصورة، والتي بلغ جملة زمامها في ذلك الوقت نحو ١٤١٧١

فدان، حيث كانت هناك أبعاديات بمساحة قدرها ١٩٠٧ فدان، وأراضي رزقة مخصصة للمساجد والمقابر بمساحة قدرها ٧٨ فدان، وفي عام ١٨٥٤م تم فرض ضريبة العُشر علي أراضي الأبعاديات والجفالك والأواسي بعد أن كانت معفاة تماماً من الضرائب، وأطلق عليها الأراضي العُشورية انظر: عزة على موسى: سجلات ديوان عموم الأوقاف المصرية ١٨٤٣-١٩٤٢م دراسة أرشيفية دبلوماتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الوثائق والمكتبات، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م، ص١٤ ؛ هيلين ان ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٦ م، ص ص ٩١ وما بعدها.

(٢) جمال بدوي: محمد علي وأولاده ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٢ م ، ص ٢٩ ؛ محمود عباس عبد الرحمن : القصور الملكية في مصر ، تاريخ وحضارة ١٨٠٥—١٩٥٢م ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م ، ص ٤٨ ؛ زين العابدين شمس الدين : مصر في عهدي عباس وسعيد ، دار الشروق ، ٢٠٠٧م، ص ١٥

(٣) إلياس زخورة: كتاب مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر، ج ١، المطبعة العمومية بمصر، القاهرة، ١٨٩٧م ، ص ص ١١٣-١٢٤ ؛ أمل أبو المجد إبراهيم: قصر أمينة هانم إلهامي (الوالدة باشا) بمدينة استانبول التركية ، دراسة تاريخية معمارية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة ، المجلد ٢١ ، العدد الخامس ، ٢٠٢١ م ، ص ص ٢٤١ - ٢٥٩.

(٤) أمين سامي ، تقويم النيل و أسماء من تولوا أمر مصر و مدة حكمهم عليها ١٨٤٨ -١٨٦٣ م ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣٦م ، ص٧٢.

(٥) المرجع نفسه ، ص٧٧.

(٦) عباس الأول ولد في ١ يوليو ١٨١٣ م وتوفي ١٣ يوليو ١٨٥٤م ، حاكم مصر بين عامي ١٨٤٨ — ١٨٥٤م ، قبل توليه الحكم كان يعيش لفترة في البلاد النجدية، توطدت صلاته بالعديد من الأمراء هناك، كما أنه قام بفك أسر أبناء سعود، الأمر الذي سهل عليه الحصول على أفضل أنواع سلالات الخيل العربية، عن طريق مملوكه علي بك جمال الدين الجماشرجي ، الذي ظلّ يجوب شبه الجزيرة العربية من أجل الحصول على أجود هذه السلالات، وكان عنده سبع اسطبلات كبيرة في العباسية، إستخدمت فيما بعد للجيش

الإنجليزي، كما بنى اسطبلات الدار البيضاء على طريق مصر السويس، وأنفق على إنشائها مبلغًا ضخمًا، وبعد وفاه عباس الأول كان ابنه الأمير إبراهيم إلهامي باشا الوريث الوحيد لممتلكاته، إلا أنه لم يكن مُحبًا للخيل مثل أبيه فانصرف عنها، وفي ١٨٦٠م – أي قُبيل وفاته – قام ببيع ٩٠ حصانًا لـ الضرّاب "طلوقة"، ثم بيع في مزاد علني ٢١٠ فرسًا، و١٨٠ مُهرًا تقدم لشرائها العديد من الأشخاص والحكومات من الخارج خاصةً ألمانيا، ومن مصر علي بك شريف الذي احتفظ بأجود هذه السلالات وحافظ عليها مثلما فعل عباس باشا، وقد بلغ ثمن الحصان الواحد ٧٠٠ جنيه، أما المهر الصغير (الحولي) مائة جنيه، وابن السنتين ٢٥٠ جنيها، وهي مبالغ باهظة في ذلك الوقت، إلا أنّ الأجانب كانوا يقدرون تمامًا سلالات الخيل العربي، وأرادوا اقتناءها مهما كلفهم ذلك من مبالغ نقدية كبيرة وبسبب اهتمام علي بك شريف بالخيول التي حصل عليها من هذا المزاد، استطاع أنْ يستولدها حتى وصلت إلى٤٠٠ فرس، إلا أنّ الطاعون فتك بها مرتين، وقد قامت الليدي بلنت Anne Blunt (١٨٣٧ – ١٩١٧م) بالاستحواذ على معظمها عام ١٨٧٩م، وبعد وفاته عام ١٨٩٧م، تم بيع باقي العدد الموجود في الإسطبلات. انظر :- عبدالعليم عشوب: تاريخ تربية الخيول العربية في مصر، الدار العربية للموسوعات ، ٢٠١٢ م، ص ١٥٧.

(٧) علي بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره علي الحركة السياسية (١٨١٣-١٩١٤م) دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٥م، ص ص ٩٦-٩٩.

(٨) المرجع نفسه: ص ١٤٢.

(٩) دار الوثائق القومية : دائرة محمد سعيد باشا، وارد عربي ٦٠ من مديرية البحيرة إلى العهد السنية في ٢٦ جمادى الأول ١٢٧٦ هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٥٩م ، ص ٢٧٨.

(١٠) وقد ذكر مساحة كل جفلك والمساحة المخصصة منه للمساجد والزوايا والأضرحة. انظر:- علي بركات: مرجع سابق ، ص ص٧٦-٨٤.

(١١) ديوان شورى المعاونة أو ديوان المعاونة أو ديوان الكتخدا، جميعها أسماء لمسمى واحد، وقد أنشئ هذا الديوان في ١٨٠٥م ، وكان يتكون من قلم التحريرات، ويختص بالمكاتبات الواردة من الاقاليم أو الصادرة إليها، وقلم الجفالك والعهد السنية ، وهو الذى كان يتولى الإشراف على إدارة الجفالك والعهد الخاصة

بالباشا وأولاده. انظر:- محمد فؤاد شكري وآخرين: بناء دولة مصر محمد على، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص ١٢.

(١٢) هيلين ان ريفلين ، مرجع سابق ، ص ٦٩.

(١٣) جورج حليم كيرلس: قناة السويس والقنوات البحرية العالمية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٤م ، ص ٦٤ وما بعدها.

(١٤) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل ، جزء ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ،٢٠٠١ م، ص ٥٣ ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفي : قناة السويس (١٨٥٤-١٩٥٨م) ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١٤م ، ص ٩ وما بعدها ؛ مصطفي الحفناوي : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٥م ، ص ١٣٧ .

(١٥) محمد صبري السربوني: الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل ، الجزء الأول، ترجمة ناجي عطية ، المركز القومي للترجمة ،٢٠١٠ م، ص ١٢٦.

(١٦) محمد صبري السربوني: مرجع سابق ، ص١١٣.

(١٧) المرجع نفسه ، ص ١١٤.

(١٨) علي مدي التاريخ كان وادي الطميلات سد مصر الأول الذي جلب لها الخير من ناحية وحماها من كل الغزاة والمعتدين من ناحية أخرى فكان دائما بوابة مصر الشرقية التي عرف كل الغزاة أنهم إن نجحوا في النفاذ منه فلن يستطيعوا احتلال مصر فحسب بل احتلال أواسط أفريقيا أيضا ، لذلك فقد اهتم بهذا الوادي كافة قادة الإمبراطوريات القديمة ، كان وادي الطميلات المدخل الطبيعي لمصر، وبوابتها الشرقية التي شهدت دخول الغزاة ، وسارت على أرضه خطى الأنبياء من سيدنا إبراهيم ، ومن بعده يوسف وإخوته وأبوهم يعقوب عليهم السلام، كما شهد خروج سيدنا موسى من مصر، ورحلة العائلة المقدسة إلي مصر ومنها ، ودخول الفاتح العربي عمرو بن العاص، كتب فرانسوا ميشيل دي روزيير- أحد المهندسين الفرنسيين - الذين صحبوا بونابرت إلى مصر، يصف دلتا النيل فقال: " إنه سهل رطب تتخلله المياه الجارية في كل مكان ويظلله النخيل ويكسوه الزرع الوافر، والخضرة والأزهار، ثم أشار إلى التناقض بين هذا السهل والبقعة

الصحراوية المجاورة له فقال: وأمّا إذا دخلت البرزخ (الإسماعيلية) تحت تلك السماء نفسها، فإن كل شيء يتغير حولك، فهناك لا أثر لزرع ولا مظهر لعمار ولا ظلال ولا خضرة ، وصفوة القول ليس هناك ما يمكِن أن يعود بفائدة على مخلوقات حية، فهي أرض جافة لا حياة فيها ، وصخور جرداء ورمال لامعة وسهول عارية" ، يُعد حفْر ترعة الإسماعيل ية أحد العوامل المهمة التي أدت إلى تطوّر وادي الطميلات ونموّ العمران فيه، والحقيقة أن مشروع حفْر هذه الترعة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمشروع القناة نفسها ، بل إن شركة قناة السويس رأت أن يكون حفْر هذه الترعة سابقاً لحفْر القناة حتى لا تتعثر عمليات الحفْر كما حدَث في السنوات الأربع الأولى لتنفيذ مشروع حفْر القناة، وادي الطميلات الذي يبدأ من بحيرة التمساح وينحدر إلى جنوب الشرقية ، وهو بقايا خليج أمير المؤمنين الذي كان يربط بين النيل والبحر الأحمر ، فسمي هذا الوادي باسم وادي الطميلات، وعمرت فيه قرى كثيرة من أبو حماد و القصاصين مروراً بالعباسة ثم التل الكبير والمحسمة ثم الإسماعيل ية. انظر :-

http://moqatil.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Ismaeliah/sec01.doc_cvt.htm#_ftn1

([١٩]) محمد صبري السربوني: المرجع السابق، ص ص ١٢٣-١٣١.

([٢٠]) مصطفي بن التهامي : سيرة الأمير عبد القادر وجهاده ، تحقيق وتقديم وتعليق يحيى بو عزيز، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ،١٩٩٥م ، ص ٣٦ ؛ الأمير عبدالقادر الجزائري: المواقف الروحية و الفيوضات السبوحية، تحقيق عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠٤م ، ص ٤٢؛ محمد بن الأمير عبدالقادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبدالقادر، تحقيق ممدوح حقي، الجزء الأول والثاني، ط ٢، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت،١٩٦٤م ، ص ٧٦.

([٢١]) محمد صبري السربوني: المرجع السابق، ص ١٣١.

([٢٢]) المرجع نفسه: ص ١٣٢.

([٢٣]) أنور عبد الملك : نهضة مصر تكوين الفكر والأيديولوجية في نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥-١٨٩٢م) ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ، ٢٠٢١م، ص ٤٨.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول السخرة راجع :- عبد العزيز الشناوي: السخرة في حفر قناة السويس ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٥، ص ١٢٣.

(٢٥) ألبرت فارمان : مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنايت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١٤م ، ص ٢٣٠.

(٢٦) إلياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا ، الجزء الثاني، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦م ، ص ٣١٣.

(٢٧) ترعة الإسماعيلية:- من الترع الرئيسية في مصر، وكانت تسمى قديماً بترعة السويس الحلوة ؛ تبدأ من النيل مباشرة بشمال القاهرة وتجرى نحو الشمال الشرقي، حتى بلدة العباسة في وادى الطميلات ثم تنحدر شرقاً، مخترقة هذا الوادي حتى مدينة الإسماعيل ية، وقبل مدينة الإسماعيل ية، تتفرع الترعة إلى فرعين، فرع يتجه شمالاً، إلى بورسعيد، والآخر يخترق الصحراء جنوباً إلى مدينة السويس، ليغذيها بالمياه العذبة، وينتهى إلى خليجها، ويبلغ طول ترعة الإسماعيل ية من النيل إلى بحيرة التمساح ١٣٦ كيلو متر، ويُقدر طول فرع بورسعيد بنحو ٩٠ كيلو متر وفرع السويس ٨٧ كيلو متر. انظر :- عباس الطرابيلي : الذي حفرها والذي أحياها، جريدة المصري اليوم بتاريخ٢٠٢٠/٨/٣١م.

(٢٨) إلياس الأيوبي: مرجع سابق ، ص ٣١٤.

(٢٩) دافيدس لاندز: بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠٢٠م، ص ١٦٤.

(٣٠) إلياس الأيوبي : مرجع سابق ، ص ٣١٥.

(٣١) محمد الشافعي، محمد يوسف: قناة السويس ملحمة شعب تاريخ أمة، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص ص ٨٥ -٩٣.

(٣٢) دار الوثائق القومية: سجلات وزراه الأوقاف : سجل رقم ١ / خيري ، حجة وقف الخديوي إسماعيل المحررة بتاريخين أولهما في ٩ من رمضان ١٢٨٣هـ الموافق ١٥ يناير ١٨٦٧م برقم ٧٦، وثانيهما في ٩ من ربيع الثاني ١٣٠٤هـ أمام محكمة الباب العالي بمصر، ص ص ٤٧-٤٩ .

(٣٣) مر الخديوي إسماعيل في حياته بثلاث مراحل أساسية المرحلة الأولي وهي مرحلة النشأة والتكوين وتقلبه في المناصب قبل توليه حكم مصر، والمرحلة الثانية هي مرحلة توليه حكم مصر من ٢٨ رجب ١٢٧٩هـ/ ١٨ يناير ١٨٦٣م، حتى ٧ رجب ١٢٩٦هـ/ ٢٦ يونيو ١٨٧٩م، والمرحلة الثالثة هي مرحلة عزله عن الحكم ومعيشته مع زوجاته وأبنائه وبعض حشمه وخدمه في قصر «بيركون» الأنيق المطل على البوسفور في دار الخلافة بإسطنبول، إلى أن توفي هناك في ٦ رمضان ١٣١٢هـ/ ٢ مارس ١٨٩٥م ، وبلغ عدد الوقفيات التي أنشأها ١٥ وقفية منها: ١٢ وقفية خيرية، بمساحة إجمالية ٤ أسهم ، و١١ قيراطًا و٣٦٧٩٣ فدانًا من الأراضي الزراعية، وقد خصّصها للإنفاق على: مساجد، وتكايا، ومدارس، وفقراء، وأعمال خيرية ومساعدات للفئات الضعيفة والعجزة وكبار السن ، وله وقفيتان من الوقفيات المشتركة (يعني جزء منها أهلي للإنفاق على نفسه وزوجاته وأولاده وذريته، وجزء آخر للإنفاق في وجوه الخيرات)، بمساحة إجماليها ٢٠ سهمًا، و٩ قراريط، و١١٧٦٥ فدانًا، وله وقفية أهلية خالصة واحدة للإنفاق على نفسه وأسرته وحشمه وخدمه، وذوي رحمه، وهي تؤول للخيرات بعد انقراض أبنائه وذريته وذوي رحمه، وتبلغ مساحتها الإجمالية ١٧ قيراطًا، و١٨٠٣ فدانًا، إضافة إلى ما على تلك الأراضي من الأشجار، والمراكب البحرية والبرية، والمواشي، والمباني والدكاكين، وأدوات الزراعة، وعليه فإن إجمالي المساحات التي وقفها كلها هو ١٤ قيراطًا، و٥٠٣٦٢ فدانًا وما عليها، وقد زادت هذه المساحة الإجمالية مع مرور السنين حتى بلغت ١١ سهمًا و٢٣ قيراطًا و٥٤٦٧٣ فدانًا بفعل الشراء بفائض الريع والإلحاق لأصل الوقف، إلى أن توقفت الزيادة مع يوليو ١٩٥٢م، حيث أخذت هذه المساحات الشاسعة في النقصان إلى أن تلاشى معظمها اليوم ، ولم يعد بالإمكان التعرف عليها بسبب كثرة الإجراءات وأعمال الطمس التي تعرضت لها، من إجمالي الـ ١٥ وقفية المشار إليها، تحررت حججُ سبع وقفيات منها من محكمة الباب العالي بمصر، وحجتان من محكمة مصر الشرعية، وحجتان من محكمة بشكطاش الشرعية في إسطنبول، وحجة من محكمة السويس الشرعية، وحجة من محكمة طنطا الشرعية، وحجة من محكمة المنيا الشرعية، وحجة من محكمة أسيوط الشرعية، وقد أنشأ إسماعيل ثلثي وقفياته (١٠ وقفيات) في خلال المرحلة الثانية من حياته وهو على قمة السلطة خديويًا لمصر وتوابعها آنذاك، وبلغت مساحتها الإجمالية ٢٠ سهمًا، و١٤ قيراطًا و٣٢٦٥٨ فدانًا وما عليها، وأنشأ ثلث وقفياته (٥ وقفيات فقط) في المرحلة الثالثة من حياته في سنوات إقامته بمنفاه الاختياري ، وبلغت مساحتها الإجمالية ٤ أسهم، و١٧٧٠٤ أفدنة وما عليها، أما المرحلة الأولى من حياته، وقد انتهت عند بلوغه الثالثة والثلاثين من عمره، فلم يوقف شيئًا في خلالها، حيث كان مشغولًا وقتها بتحصيل الأموال والأراضي

والمناصب، وقد نجح في استخلاص تفتيش الوادي ذي المساحة الشاسعة (حوالي ٢٢ ألف فدان)، وقام بوقفه فور استلامه من شركة القنال، وخصّص ريعه للإنفاق على المساجد والمكاتب والكتاتيب في مختلف أنحاء مصر، ليُضاف إلى وقفية العشرة آلاف فدان التي سبق أن خصصها للكتاتيب والمساجد أيضًا في الفترة نفسها، ومعنى هذا أنه حوَّل «وادي الطميلات» من مصدر تهديد للأمن القومي المصري، ليكون مصدرًا لتعزيز هذا الأمن، وتقوية الهوية الذاتية ومقاومة النفوذ الأجنبي. انظر :- ابراهيم البيومي غانم : أوقاف أسرة محمد علي باشا في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٢١م ، ص١٠٦.

([٣٤]) جورج جندي وجاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، القاهرة، ١٩٤٧م، ص٢٠.

([٣٥]) طارق البشري: الوضع القانوني المعاصر بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الشروق ، ١٩٩٦م ، ص٥٥.

([٣٦]) أُنشئَ ديوان الأوقاف لأوَّل مرَّةٍ على يد محمد علي باشا بموجب الأمر الصادر ١٨٣٥ م، وما لبث أن صدر أمرٌ بإلغائه بعد ثلاث سنوات، ثمَّ أُلِّفَ للمرَّة الثانية في ١٨٥١م بناءً على قرار المجلس الخصوصي الذي صدر بأمر عباس باشا الأول، واستمرَّ الديوانُ في مراجعة المحاسبات الواردة من نظَّار الأوقاف حتي ١٨٥٨ م ، إذ أحيل إليه بعضُ أوقافٍ ذات إيراد فقضت الحاجةُ حينذاك بإنشاءِ خزانةٍ خاصَّةٍ بهِ ، وفي السنة التالية صدَر قرارٌ آخرُ على عهد محمد سعيد باشا يقضي بأن ينفق من خزانة الأوقاف ماهيَّات المستخدمين مباشرةً، وأن تُسدِّدَ المالية للديوان قيمة ما ينفقه في هذا الباب ، ثمَّ صدر الثالث عام ١٨٦٣ م على عهد إسماعيل باشا خديوي مصر متوَّجاً بأمرٍ عالٍ يقضي بأن يُنفِقَ الديوانُ في ماهيَّات مستخدميهِ ، وباشر الديوان صرف الماهيَّات من خزانتهِ، ووضعها ضمن النفقات التي خصَّصها على إيرادات الأوقاف، ومن هذا العهد أخذ ديوان الأوقاف ينمو ويزداد في الارتقاءِ، لأن أوقافاً كثيرة من مصر والأقاليم أُحيلت إليهِ وذلك بعد صدور الفتوى الشرعية بأنَّ كلَّ ناظرِ وقفٍ يموتُ أو يختلسُ يُحال ما تحتَ يدهِ من الوقف إلى الديوان ، وفي سنة ١٨٦٨م أُضيفت إلى الديوان أوقاف الحرَمين بعد أن كان لها ديوانٌ خاصّ تحت نظارة إبراهيم أدهم باشا، وما زالت الأوقاف تُحال إلى الديوانِ وقفاً بعد وقف حتى وصل الي مائة وقفٍ في ١٨٧٣ م ، وأصبح مصلحةٍ مهمَّةً ذات أقلام عديدة رأى أُلو الأمر أَن يحوّلوهُ إلى نظارةٍ من نظارات الحكومة عند تشكيل أول مجلس للنظار (الوزراء) في أواخر عهد إسماعيل في ١٨٧٨ م وكان أول ناظر (وزير) للأوقاف هو علي مبارك الذي جمع بينها وبين نظارته للمعارف في الفترة من ١٨٧٨/٨/٢٨م إلي

١٨٧٩/٢/١٩م ومرة أخري في الفترة من ١٨٧٩/٣/١٠م الي ١٨٧٩/٤/٧ م وجعل مبارك ميزانية الأوقاف ميزانية واحدة بعد أن كانت كل وقفية لها ميزانية مستقلة بها ، وقد تم إلغاء نظارة الأوقاف عام ١٨٨٤م بعد عامين من الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م واعادة ديوان عموم الأوقاف مرة أخري واستمر هذا الحال حتي عام ١٩١٣م حيث تقرر تحويل ديوان عموم الأوقاف إلي نظارة مرة أخري ، أما عن الأوقاف التي تخص أسرة محمد علي فقد انفصلت عن ديوان عموم الأوقاف عام ١٩٠٠م تحت اسم "الأوقاف الخديوية " وصار لها ديوان مستقل له مديره وموظفيه الخاصين به كما صارت له ميزانية ابتداء من سنة ١٩١٨/١٩١٧م وأصبح يسمي ديوان الأوقاف السلطانية، ثم تغير إلي ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية عام ١٩٢٢م ، وأُلغي مع إلغاء الملكية بقيام ثورة ١٩٥٢م للمزيد راجع :- دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث محفظة ١٢٥، دفتر ١٩٥٨م ، لائحة ديوان الأوقاف الصادرة بتاريخ ١١رجب ١٢٦٧ هـ (١٨٥١م) ، قرارات المجلس الخصوصي ، الأوقاف في القطر المصري ؛ مجلة الزهور المصرية، العدد ٣٩ ، بتاريخ ١ - ١٢ – ١٩١٣م ؛ أحمد شفيق : مذكراتي ، الجزء الأول ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠١٣ م ، ص ٢٩٧؛ الوقائع المصرية: العدد١٣٠ ، بتاريخ ١٩١٣/١١/٢٠م .

([٣٧]) مضابط مجلس النواب : تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ،عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦-١٩٢٧م المالية بمضبطة الجلسة رقم ٥١ لمجلس النواب بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٦م.

([٣٨]) إبراهيم البيومي غانم : مرجع سابق ، ص٩٢.

([٣٩]) عمل علي مبارك ناظر المعارف علي تحويل كثير من الكتاتيب إلى مدارس نظامية في القاهرة والأقاليم، وجعل كثيرا من الأماكن الموقوفة بعد إصلاحها مدارس نظامية. وبالنسبة للإنفاق على هذه المدارس، فإلى جانب ميزانية الحكومة، استعان بجزء من أموال نظارة الأوقاف فى الإنفاق على التعليم، وقرر على القادرين من آباء التلاميذ دفع مصروفات قليلة وإعفاء غير القادرين، ومن جانبه خصص الخديوي لهذه المدارس إيراد تفتيش الوادي بالشرقية، كما منحها بعض الأملاك التى آلت لبيت المال من بعض التركات. انظر :- أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في مصر، الجزء الثالث ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ١٩٤٥م ، ص ص٣٢-٣٤ .

([٤٠]) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق ، ص ص٣٤-٣٥.

(٤١) جاكوب لاندو: الحياة النيابية والأحزاب في مصر، ترجمة سامي اللبثي ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٨١م، ص ١٧.

(٤٢) الوقائع المصرية : الصادرة بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٢٨٤هـ ٢٥ فبراير ١٨٦٧م.

(٤٣) أمين سامي: التعليم في مصر في سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥ م ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩١٧م ، ص ٢١.

(٤٤) حسن الفقي: التاريخ الثقافي للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة في القرن التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ، ١٩٦٦م، ص١١٧؛ أنور عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٦٧.

(٤٥) مدرسة طنطا الابتدائية ببنها ١٨٦٨م ، مدرسة أسيوط الإبتدائية١٨٦٨م ، مدرسة أبو العلا ببولاق (عباس)١٨٧٢م ، مدرسة السيدة زينب (محمد علي) ١٨٧٢م ، مدرسة العقادين ١٨٧٢م ، مدرسة النحاسين ١٨٧٢م ، مدرسة الحبانية ١٨٧٢م ، مدرسة المنيا ١٨٧٣م ، مدرسة الجمالية ١٨٧٣م ، مدرسة شيخون ١٨٧٣ م ، مدرسة القربية ١٨٧٤م ، مدرسة باب الشعرية ١٨٧٤م . انظر :- أمين سامي: مرجع سابق ، ص ٢٥.

(٤٦) الوقائع المصرية : العدد ٩٤ بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٢٦ م – القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٦م .

(٤٧) مضابط مجلس النواب، مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين لمجلس النواب بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٤٢هـ/ ٢٨ يونية ١٩٢٤م.

(٤٨) الوقائع المصرية : العدد ٣٧ بتاريخ ٢٩ إبريل ١٩٢٩م.

(٤٩) الوقائع المصرية : قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٣ م ، بتاريخ ٣ / ٦ / ١٩٤٣م.

(٥٠) مضابط مجلس النواب : ملحق مضبطة مجلس النواب بالجلسة الحادية والأربعين بتاريخ ٢١ جمادى الثانية ١٣٦٣هـ/ ١٢ يونيو ١٩٤٤م.

(٥١) مضابط مجلس النواب: ملحق مضبطة مجلس النواب بالجلسة ٢٤ بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٣٦٦هـ/١٦ إبريل ١٩٤٧م.

(٥٢) لطيفة سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر١٩٣٦-١٩٥٢م، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٦م، ص ٢٨٤.

([53]) Mine Ener, Managing Egypt's Poor and the Politics of benevolence 1800-1952, (Princeton Univeristy Press, New Jersy,2003),p 90

([٥٤]) بعد تنازل فاروق عن العرش وخروجه من البلاد في ٢٦ يوليو ١٩٥٢م بدأت الثورة بوضع الحراسة على أموال الملك السابق، صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٢م الذي حظر على الملك السابق فاروق أن يُدير أمواله الثابتة والمنقولة الموجودة بالأراضي المصرية سواءً كانت مملوكة له أو موقوفة ومشمولة بنظره أو بنظر الخاصة الملكية، وليس له أن يتصرّف في هذه الأموال، وتوضع تحت الحراسة حتي قرر مجلس قيادة الثورة في ٢٧سبتمبر ١٩٥٣م مصادرة أموال الملك أعقب ذلك قرار مجلس قيادة الثورة بمصادرة أموال أسرة محمد علي وممتلكاتهم، وكذا كل من آلت إليه ثروة عن طريق المصاهرة بهذه العائلة في ٨ نوفمبر ١٩٥٣م ، وكانت ملكية أسرة محمد على تتوزع بين حوالى ٤٢٥ فرداً من أمراء وأميرات البيت المالك ، ومعظمها أنصبة واستحقاقات في أوقاف متعددة ١٩٥٣م .انظر :- جريدة الأهرام عدد ٩ نوفمبر ١٩٥٣ م ؛ القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣م بتاريخ ١٢/٥/ ١٩٥٣م بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة و قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٥ م بتاريخ ١/٢٠/ ١٩٥٥م ، ذكر سيد مرعي وزير الإصلاح الزراعي أن مساحة هذه الأراضي بلغت ١٧٩١٥٧ فداناً كانت تمتلكها الأسرة وصودرت بمقتضي قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ نوفمبر ١٩٥٣م انظر :- سيد مرعي : الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،١٩٦٣م ، ص ٧٧.

([٥٥]) جابريل باير: تاريخ الملكية الزراعية في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠م ، ترجمة عطيات محمود جاد ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٨م ، ص٣٤٨.

([٥٦]) مضبطة مجلس الأمة : بيان الشيخ الباقوري أمام مجلس الأمة الجلسة ٩ بتاريخ ١٩٥٧/٨/٢٠م .

([٥٧]) مضبطة مجلس الشعب : الجلسة ٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٩م.

([٥٨]) الوقائع المصرية : العدد ٦٣ في ٢١ يوليه ١٩٣٢ م ، ميزانية وزارة الأوقاف ١٩٣٢-١٩٣٣ م – القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٢م

([٥٩]) الوقائع المصرية : العدد ١٠٧ في ٩ سبتمبر ١٩٤٤م.